Geographies of Urban Crime: An Intra-urban Study of Crime
in **Nashville, TN; Portland, OR; and Tucson, AZ**
by **Meagan Elizabeth Cahill**

جغرافية الجريمة الحضرية : حالة دراسية
الفصل الاول - الاساس النظري

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

المقدمة

شهد العقدان الماضيان اعترافًا متزايدًا من قبل صانعي السياسات ووكالات الشرطة والباحثين بأن فهم سياق الجريمة - مكان وزمان وقوع الحدث الإجرامي - هو المفتاح لكيفية السيطرة على الجريمة ومنع حدوثها . وبالتالي ، فإن الغرض من هذا البحث هو استكشاف كيفية تقاطع جغرافيات الجرائم المختلفة مع جغرافيات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في الأماكن الحضرية وتطوير استيعاب للآثار المترتبة على سياقات محددة للجريمة والعلاقات المكانية بين تلك السياقات .

سيعمل البحث المقدم هنا على تعزيز فهمنا لسياق الجريمة من خلال اختبار العلاقات المكانية بين الجريمة ومختلف سمات الجوار . على هذا النحو ، يساهم هذا البحث في أدبيات علم بيئة الجريمة ، التي تهدف إلى فهم الحدث الإجرامي ، ومن بين عوامل أخرى ، "الملابس الخلفية القانونية والاجتماعية والنفسية والجسدية التي ترتكب ضدها الجريمة". (برانتنغهام وبرانتنغهام ، 1998 ، ص 31). التركيز منصب على البيئة التي تحدث فيها الجريمة ، والتي أشار إليها العديد من الباحثين بالغطاء الخلفي أو السياق أو الموقف Brantingham and Brantingham، 1998؛ Wilcox et al.، 2003؛ Felson ، 1998 على وجه التحديد ، ينصب تركيز هذا البحث على سياق الفرصة الجنائية ، وهو مصطلح سيتم مناقشته نظريًا أدناه . يوفر هذا المفهوم عدسة يمكن من خلالها دراسة العناصر الاجتماعية الكبيرة للسياق الجنائي .

بالنظر إلى التفسيرات الاجتماعية الكبيرة للجريمة ، يجمع البحث الحالي بين التقنيات والمعرفة من مجالين رئيسيين للدراسة : **الجغرافيا** و**علم الإجرام** ، ويتضمن أيضًا استنتاجات السياسة العامة . تنظر المستويات الاجتماعية الكبيرة للتفسير إلى المنظمات والأنظمة والهياكل وثقافات المجتمعات المحلية للحصول على تفسير للمعدلات المختلفة للسلوك المنحرف (بيرن وسمبسون ، 1986 ؛ بورسيك ، 1988 ؛ شورت ، 1997). يسترشد هذا النوع من البحث بتقصي خصائص المجتمعات التي ترتبط بارتفاع معدلات العنف . تحاول الدراسات الاجتماعية الكبيرة أيضًا التمييز بين مستويات الجريمة المرتبطة بتجميع الأفراد المجرمين ومستويات الجريمة المرتبطة بخصائص المجتمعات نفسها التي قد تكون إجرامية Sampson and Laurtisen، 1994على هذا النحو ، لا تأخذ الدراسات الاجتماعية الكبيرة في الحسبان الدوافع الفردية لارتكاب الجرائم . هذه الأنواع من الدراسات ، على أي حال ، يمكن أن تتضمن معلومات عن الأفراد في المجتمعات ، كما هو موضح في المناقشة النظرية . ومع ذلك ، فإن **تركيز الدراسة الحالية سيكون فقط على خصائص الأماكن** .

تحت مظلة السؤال البحثي : "كيف تتقاطع جغرافيات الجرائم المختلفة مع جغرافيات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأماكن الحضرية؟" تم تطوير العديد من الأسئلة الفرعية لتوجيه استكشاف جغرافية الجريمة وسياقها البيئي . باستخدام مجموعة من الأساليب المتعددة ، سيتم استكشاف المستويات الاجتماعية الكبيرة للجريمة في ثلاث مدن مختلفة : ناشفيل ، تينيسي ؛ بورتلاند ، أوريغون ؛ وتوكسون ، أريزونا . ستوجه الأسئلة الفرعية التالية العمل البحثي :

- هل تتخصص الأماكن و / أو الأحياء السكنية في الجريمة ؟

أي هل تتجمع أنواعا معينة من الجريمة معًا مكانيًا ؟
•كيف يرتبط التخصص في الجريمة بخصائص الحي السكني ؟
•هل نماذج الجريمة قابلة للتعميم عبر مناطق حضرية مختلفة (أي ، مدن مختلفة) ؟

الأدبيات مليئة بالدراسات التي تستخدم مجموعة متنوعة من الأساليب لتحديد كل من موقع مجموعات الجرائم وطابعها Brantingham and Brantingham، 1997؛ Cragilia et al.، 2000؛ Eck et al.، 2000؛ Messner et al.، 1999 الطرق هي في تطور ، مع تطوير تقنيات جديدة لتحديد "النقاط الساخنة " للجريمة ، وما يليها و\ أو مع الأخذ بالحسبان العلاقات بينها ومع ما يليها من الأماكن والجرائم التي تحدث هناك . ومع ذلك ، توجد تقنيات تعمل على تحسين خرائط النقاط البسيطة (التي تعرض مواقع الجريمة) أو خرائط المعدل (التي تعرض مستويات الجريمة الموحدة حسب عدد السكان أو مقياس معياري آخر) وتحدد برنامج الجريمة في المنطقة ، أو مزيج الجرائم المحدد الذي يهيمن على الاختلافات في المناطق . إحدى التقنيات المستخدمة هنا هي تطوير حواجز الموقع ، وهي تقنية مستخدمة بشكل أساسي من قبل الاقتصاديين وعلماء الإقاليم والتي تم اقتراحها مؤخرًا للتحليلات المكانية للجريمة Brantingham and Brantingham، 1995، 1997؛ Carcach and Muscat ، 1998 وقد تم التغاضي عن هذه التقنية لتحديد برنامج الجريمة في منطقة ما على الرغم من بساطتها وفائدتها للمخططين ووكالات الشرطة .

بعد تحديد موقع وخصائص مجالات التخصص المختلفة داخل منطقة الدراسة ، سيتم تناول السؤال الثاني . الهدف هو معرفة ما إذا كانت بعض أنواع الأحياء السكنية مرتبطة دائمًا بمجموعات معينة من أنواع الجريمة . ستتم معالجة هذا السؤال من خلال تطوير مجموعة من النماذج الإحصائية للجريمة. سيتم تطوير نماذج انحدار المربعات الصغرى العادية لمجموعة متنوعة من مستويات التحليل . بالإضافة إلى ذلك ، سيتم استخدام طريقة نمذجة بديلة تسمى الانحدار الموزون جغرافيًا . وسيتم وصف المزيد من المنهجيات المحددة بمزيد من التعمق في الفصل الثاني .

تحديد موقع البحث

يجب أن تبدأ أية دراسة حول ارتباط الجريمة على مستوى المجتمع المحلي بالاعتراف بالرواد في هذا المجال . تعود الكتابات الإجرامية الأصلية التي تعد الآن إيكولوجية بطبيعتها إلى أوروبا في القرن التاسع عشر وعمل ما يسمى بعلماء الجريمة الرسومية - خرائطية (سميث ، 1986). قدم كل من A.M Guerry و Adolphe Quatelet، إلى جانب كتاب آخرين من القرن التاسع عشر ، مساهمات كبيرة في الأعمال المبكرة الموجهة من الناحية المكانية حول الجريمة . قارنوا التوزيعات المكانية للجريمة بكل من الخصائص "الأخلاقية" ("معرفة القراءة والكتابة ، الكثافة السكانية ، الثروة ، المهنة ، الجنسية") والخصائص الفيزيائية (العمرانية) للبيئة (سميث ، 1986). كشف عملهم عن ثلاث اهتمامات رئيسية عند دراسة الجريمة :

- مصلحة أساسية في الجريمة كظاهرة اجتماعية أو جماعية ، سلوك الفرد هو أحد المكونات وليس الدافع على الجريمة في الفرد ذاته ،
- التحديد الكمي والتحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالجريمة والمجرمين لتوضيح التباينات في الزمان والمكان ،
- التأكيد على دور العوامل الاجتماعية الهيكلية الموضوعية ". (سامبسون ولورتيسن ، 1994 ، ص 43)

كانت الآثار المترتبة على هذه المخاوف بعيدة المدى ، وما تزال تشكل أساسا للكثير من الأبحاث البيئية الحديثة . في حين أن الأساليب والنتائج التي قدمها Guerry و Quatelet وغيرهما من علماء الإجرام الأوائل إلى حد ما قد تكون موضع تساؤل الآن من قبل علماء الجريمة المعاصرين ، فقد أظهروا أنه "بشكل عام ، الاختلافات في المعدلات مرتبطة بالتغيرات في الظروف الاجتماعية والديموغرافيا "(جونز ، 1998) ، وبالتالي

تمهيد الطريق للعمل البيئي في المستقبل . لسوء الحظ ، سرعان ما تم استبدال النظريات البيئية التي قدمها هؤلاء العلماء بتفسيرات بيولوجية وفسيولوجية أكثر شيوعًا للجريمة والتي غالبًا ما ركزت على المستوى الفردي للتفسير . لم تجذب الدراسات البيئية للجريمة الاهتمام مرة أخرى إلا في أوائل عام 1920.

بدأت دراسة الجريمة على المستوى داخل المنطقة السكنية أو داخل المدن مع دراسات هنري شو ، وبعد ذلك ، دراسات كليورد مكاي لشيكاغو . خلال أوائل القرن العشرين إلى منتصفه ، أصبح البحث الذي أجراه شو ورفاقه هو الأكثر شهرة في هذا النوع Shaw، 1929؛ Shaw and McKay ، 1942 ، 1969 كان عملهم في شيكاغو ، المتجذر في نموذج الإيكولوجيا البشرية (بارك وآخرون ، 1925) ، مدفوعًا بالاعتقاد بأن السلوك البشري كان يُنظر إليه على أنه أفضل مكان للدراسة والتفصي . من بين أمور أخرى ، كان يعني هذا أن السياق الجغرافي للسلوك البشري كان مهمًا جدًا في الدراسات الاجتماعية (شو ، 1929). شهد العقدان الأخيران في علم الإجرام تعزيزًا للانضباط الفرعي لعلم الإجرام البيئي . توسع التركيز من الدراسات الأولى في هذا التقليد والآن ينظر في مجموعة من جوانب الحدث الإجرامي .

تنظيرات جغرافية الجريمة

بينما تركز غالبية النظريات الإجرامية المستخدمة حاليًا من قبل الباحثين على المحققين الفرديين ، فقد دعا عدد كبير من المنظرين إلى بعض الاختلاف في النهج البيئي لدراسات الجريمة Bursik and Grasmik ، 1993؛ Cohen and Felson ، 1979؛ Miethe and Meier ، 1994؛ سامبسون آند غروفز ، 1989 ؛ شو وماكاي ، 1969؛ ستارك ، 1996 ؛ ويلكوكس وآخرون ، 2003 . إن الدافع الأساسي لهذا التيار البحثي الحديث هو الاعتقاد السائد بأن الجريمة لا يمكن فهمها دون امتلاك معرفة بمعدل تراكمي للسياق الكامل - الديموغرافي والاقتصادي والجغرافي والاجتماعي - الذي تحدث فيه . **السياقات الجغرافية الأكثر إلحاحًا هي الأحياء السكنية التي يعيش فيها الناس والأماكن التي غالبًا ما تضعهم فيها أنماط حياتهم** . يتم تحديد السياقات الجغرافية الأوسع ، التي تعكس التباين في كل من الموارد على المستوى الفردي والمعايير على مستوى المجتمع ، من خلال الأنشطة المختلفة ، الروتينية وغير الروتينية ، التي يشارك فيها هؤلاء الأشخاص .

خلال معظم العقدين الماضيين ، تم إطلاع الدراسات البيئية للجريمة من خلال منظورين مختلفين إلى حد ما :

(1) نظرية الضبط الاجتماعي-عدم التنظيم و
(2) نظرية الأنشطة الروتينية.

على الرغم من ارتباط مدرستي الفكر ارتباطًا وثيقًا ، يمكن إجراء تمييز مهم بينهما . تركز نظرية الضبط الاجتماعي-عدم التنظيم على قدرة (أو عدم وجود) سكان بعض الوحدات الجغرافية (مثل الحي السكني) على التجمع لتحقيق هدفا مشتركا ، مثل الحد من الجرائم المفترسة . بشكل بديل ، تركز نظرية الأنشطة الروتينية على وجود فرص للجريمة في منطقة ما ، على النحو الذي تشكله الأنشطة اليومية للسكان .

بالإضافة إلى ذلك ، تقترح النظريتان مستويات مختلفة من التحليل : تعد نظرية التحكم الاجتماعي تفسيرات لمجتمع الجريمة ، بينما غالبًا ما يتم تفسير نظرية الأنشطة الروتينية على أنها تركز على الفرد . ومع ذلك ، يمكن التوفيق بين الاختلاف بين المنظورين ، كما أن دمج النظريتين يوفر أقوى تفسير نظري لدراسة بيئة الجريمة . يعد التعبير الأخير لويلكوكس ، لاند وهانت (2003) عن دمج نظريات الفوضى الاجتماعية والأنشطة الروتينية في منظور الفرصة الإجرامية أكثر المحاولات نجاحًا حتى الآن .

لم يدرك الباحثون دائمًا قيمة تكامل النظرية ، خاصة النظريات ذات المستويات المختلفة من التحليل . أشار بيرن وسمبسون (1986) إلى أن محاولات دمج النظريات غالبًا ما تنتهي برفض نظرية واحدة أو أكثر . حدد تاريخ بورسيك (1988) الموجز لعلم الإجرام تركيزًا تخصصيًا من مستوى واحد خلال معظم القرن العشرين ، متذبذبًا بين الهوس بالأفراد والأماكن . أدى عمل Shaw و McKay في العشرينيات من القرن الماضي إلى انفجار في أبحاث الاضطرابات الاجتماعية في العقود التالية مباشرة . بعد استنتاجات روبنسون

(1950) ، اعتقد العديد من الباحثين أن النماذج البيئية للجريمة تفتقر إلى أية قيمة حقيقية ، وأعرب بورسيك عن أسفه للتحول الناتج في التركيز التأديبي في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي بعيدًا عن الفوضى الاجتماعية كتفسير للجريمة . تضمن التحول التأديبي تغيير التركيز على نماذج الفرصة للجريمة - تحديد ودراسة الأنماط المكانية لأهداف الجريمة والأنشطة الروتينية للأشخاص التي تؤدي إلى الجريمة والإيذاء - والتي يقول بورسيك "كان لها طابع فردي للغاية" (1988 ، ص. 158). وهكذا يصف بورسيك تاريخ علم الإجرام بأنه يتأرجح من التركيز المفرط على عملية المجموعة إلى التركيز المفرط على الأفراد واستبعاد جوانب المجموعة . منذ عقد مضى ، ركز معظم الباحثين حصريًا على المستوى الفردي أو الكلي . بالتزامن مع إحياء استخدام نظرية الفوضى الاجتماعية ، ومع ذلك ، فقد شهد التاريخ الحديث عددًا من الباحثين يدعون إلى تطوير واستخدام نماذج متعددة المستويات للجريمة ، مع مراعاة السياق الفردي والموقع والسياق الاجتماعي في آن واحد . تكامل العمل التجريبي لسميث وجارجورة (1989) الذي اقترح عدم التنظيم الاجتماعي ونماذج الفرص . باستخدام القياسات المنزلية للفرص والآثار السياقية للجوار في قياس عدم التنظيم ، قدمت النتائج الدعم لعناصر من كلا النموذجين . استنتج المؤلفون أن نتائجهم أظهرت ضرورة النظر في مستويات متعددة من التحليل .

قدم عمل ميث ومايز (1994) تكاملًا للنظريات التي تشرح الجريمة والإيذاء . كانت نظريات التحكم الاجتماعي والنشاط الروتيني من بين تلك التي استمدوا منها . مثل نظرية الفرصة المتكاملة المستخدمة لتوجيه هذا البحث ، دعا ميث ومايز إلى إجراء دراسات عبر المستويات ، مع الأخذ في الحسبان التفسيرات الجزئية والكلية للجريمة والإيذاء في الوقت نفسه . ومع ذلك ، فإن نظريتهم المتكاملة كان لها تركيزا أوسع من النظرية المستخدمة هنا ، حيث دمجت العديد من النظريات الإجرامية ، ولم يتطرق المؤلفون بدقة إلى بعض أوجه الاتساق بين النظريات المختلفة كما فعل ويلكوكس وآخرون . (2003). تم تقديم طريقة تكامل أكثر تجريبية بواسطة Smith et al. (2000) الذي اقترح استخدام مصطلحات تفاعلية ، أو منتجات متغيرات مختلفة ، من كلا المنظورين النظريين في إطار نموذج الانحدار .

أساس نظرية الفرصة لويلكوكس وآخرين هو أن "مقدار أو معدل حدوث وموقع وتوزيع الأعمال الإجرامية عبر الفضاء الاجتماعي والمادي يمكن تفسيره بشكل أفضل من حيث سياقات الفرص الجنائية - الظروف المحيطة بالتقارب في زمان ومكان المحرضين المتحمسين ، والأهداف المناسبة ، وغياب الأوصياء الأكفاء "(2003 ، ص 16). النظرية متعددة السياقات من حيث أنها تنظر في مستويات متعددة من التأثير على الفرص الجنائية في وقت واحد . من أجل وصف الآثار المترتبة على النظرية المتكاملة بشكل كامل ، من الضروري فهم كل من النظريات المكونة .

فوضى الضوابط الاجتماعية

ربما قدم شو وزملاؤه Shaw 1929؛ Shaw و McKay 1942 ؛ Shaw وMcKay 1969 أقدم وأشهر عمل حول الفوضى الاجتماعية . بالنسبة للجزء الأكبر ، بحث شو وماكاي وآخرون في هذه المدرسة البيئية الناشئة عن الارتباطات البيئية للجريمة ، بالنظر إلى التباين المكاني لمعدلات الجريمة وخصائص الأماكن التي حدثت فيها الجريمة أكثر من غيرها . وكان الاستنتاج الرئيسي هو أن الفقر أو الحرمان كانا وثيقا الصلة بجغرافية الجريمة (أكرمان ، 1998). علاوة على ذلك ، توصلت دراستهم لعام 1942 إلى عدد من الاستنتاجات المهمة الأخرى التي تركز على فكرة **أن الاستقرار السكاني في منطقة ما كان مرتبطًا عادةً بتناقص معدلات الانحراف** Harries، 1974 أدى هذا في النهاية إلى ظهور نظرية الفوضى الاجتماعية ، التي تدعي أن الأحياء والمجتمعات التي لا تستطيع حل المشكلات التي يتم اختبارها بشكل عام ستميل إلى ارتفاع معدلات الجريمة فيها . تم التعرف على ثلاثة عوامل محددة للمنطقة - الحرمان الاقتصادي المرتفع ، والتنقل السكني العالي أو معدل دوران السكان ، وارتفاع التباين العرقي أو الإثني - لتمييز المناطق غير المنظمة اجتماعياً والمضطربة . أدى بحث Shaw و McKay المكثف إلى استنتاجات مختلفة ، كان أحدها أن الفوضى الاجتماعية كانت عاملاً رئيسياً

في تحفيز معدلات جنوح الأحداث المرتفعة التي تم العثور عليها في أحياء حضرية معينة .

ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن Shaw و McKay لم يتمكنا من التعبير بشكل كامل عن أية علاقة سببية مباشرة بين الحرمان الاقتصادي (أو الحالة) والمعدلات المرتفعة للتأخر ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم كفاية البيانات . نشأت العديد من المشكلات بين الباحثين اللاحقين عند محاولة استخدام المفهوم الغامض إلى حد ما للاضطراب الاجتماعي و نشوئها في عملهم التجريبي . غالبًا ما كان تفسير النظرية صعبًا لأن الباحثين واجهوا صعوبة في تمييز ما هو عدم التنظيم الاجتماعي في حد ذاته وما كان بدلاً من ذلك مظهرًا من مظاهر عدم التنظيم الاجتماعي . في نهاية المطاف ، نُقلت نسخة Shaw و McKay للنظرية إلى "أكثر قليلاً من مجرد حاشية سفلية مثيرة للاهتمام في تاريخ البحث المتعلق بالمجتمع " Bursik، 1986 ، ص 36 .

بحلول منتصف القرن العشرين ، انتقل البحث الكمي حول جرائم الأحياء السكنية تدريجيًا إلى مرحلة جديدة ، تتميز بشكل متزايد بالتحليل متعدد المتغيرات ، وغالبًا ما تتبنى نهج العوامل البيئية . لكن الكثير من هذا البحث الجديد ، الذي يميل إلى أن يكون ثريًا تجريبيًا ولكنه ضحل من الناحية النظرية ، سرعان ما اجتذب انتقادات من المدارس المتنافسة من علماء الاجتماع (على سبيل المثال ، الاختيار العقلاني ، والرقابة الاجتماعية) وبدأ تركيز علم الجريمة في الولايات المتحدة في التحول إلى دراسة الدافع الفردي في حدوث الجريمة .

في العقدين الماضيين ، حدث إحياء لنظرية الفوضى الاجتماعية ، واقترح المنظرون في هذا السياق إعادة صياغة تعالج العديد من المشاكل المبكرة مع النظرية Sampson (1985 .؛ b1986؛ a1986؛ Kasarda 1988 and Janowitz (1974) وKornhauser (1978) وآخرين ، كان لهم دور فعال في إحياء اهتمامات علماء الجريمة في نظرية الفوضى الاجتماعية . حدد كورنهاوزر (1978) شكلين من أشكال نظرية الفوضى : نسخة سلالة ونسخة تحكم . عند مراجعة الشكلين ، تبنى كورنهاوزر مفهوم عدم التنظيم الاجتماعي كنظرية تحكم تركز على الضوابط الاجتماعية في المناطق . دعا سامبسون (2002) مؤخرًا أيضًا إلى التركيز على جوانب التحكم في نظرية الفوضى . تتم مناقشة الآثار المترتبة على ذلك بمزيد من التفصيل أدناه .

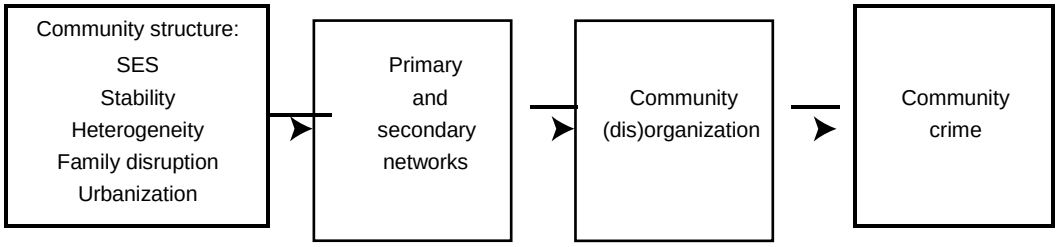

FIGURE 1.1. Systemic model of social disorganization, adapted from Sampson and Groves (1989), Bursik and Grasmik (1993), and Wilcox et al. (2003).

تصور المجتمع المحلي في نموذج منهجي على أنه "نظام معقد من شبكات الصداقة والقرابة والروابط النقابية الرسمية وغير الرسمية المتجذرة في الحياة الأسرية وعمليات التنشئة الاجتماعية المستمرة" ، اقترح سامبسون آند غروفز (1989) أنه عندما يُنظر إلى التنظيم الاجتماعي وعدم التنظيم على أنهما " نهايات مختلفة لنفس الظروف فيما يتعلق بالشبكات النظامية للسيطرة الاجتماعية المجتمعية ، " حينها يمكن تمييز مفهوم عدم التنظيم الاجتماعي بسهولة ، فمن أسبابه ، عدم التجانس العرقي أو الإثني ، ومن مظاهره ، الجنوح المتزايد . وبالمثل ، ادعى بورسيك وجراسميك (1993) أن "إعادة الصياغة الحديثة للاضطراب الاجتماعي كنموذج منهجي للسيطرة على الحي السكني " يساعد على توضيح التمييز بين عدم التنظيم الاجتماعي ومظاهره . لقد جادلوا بأن النموذج المؤقت للنظام المفصل جيدًا يجب أن يتعرف على تلك الشبكات العلائقية الأولية والثانوية

التي تتحكم في جرائم الأحياء السكنية ، ويجب أن تتضمن دور منظمات الجيرات المحلية كوكالات للرقابة الاجتماعية ، ويجب أن تتناول القدرة (القائمة على القوة) للحصول على موارد خارجية لمكافحة الجريمة . يوضح الشكل 1.1 العلاقات بين البنية الاجتماعية والشبكات العلائقية ومستويات الجريمة .

يقترح البحث التجريبي الذي يختبر نظرية عدم التنظيم الاجتماعي المعاد صياغتها أن "العناصر الهيكلية للاضطراب الاجتماعي لها صلة بتفسير اختلافات المستوى الكلي في العنف الحضري "(سامبسون ، 1997 ، ص 38). على وجه الخصوص ، تم تحديد خمسة عناصر هيكلية خارجية كمصادر رئيسية للاضطراب الاجتماعي . ثلاثة منها مأخوذة من عمل Shaw و McKay الحالة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة ، والتنقل السكني العالي أو معدل دوران السكان ، والتباين العرقي أو الإثني العالي . تم إضافة عاملين آخرين ، الاضطراب الأسري (على سبيل المثال ، الطلاق ، العائلات الوحيدة الوالد) والتوسع الحضري (غالبًا ما يتم قياسه بمتغير الكثافة) إلى عوامل Shaw و McKay ، Sampson and Groves 1989؛ Stark ، 1996 حدد سامبسون (1986 ب) العملية التي تعمل من خلالها الأسباب الرئيسية على زيادة الفوضى . **ووصف انهيار الاندماج الاجتماعي بسبب دوران السكان ، وعدم التجانس العرقي ، وتفكك الأسر** . في هذه المناطق ، لا يقوم السكان بالتنظيم لمواجهة الجريمة وغيرها من المشاكل . تصبح التنشئة الاجتماعية للأطفال مشكلة بسبب نقص الاندماج الاجتماعي ، والسيطرة غير الرسمية على الشباب في تلك المناطق صعبة . البالغون إما غير موجودين لتوفير الإشراف أو يترددون في الإشراف على الأطفال الذين ليسوا أطفالهم ، كما يحدث غالبًا في الأحياء المستقرة نسبيًا . والنتيجة هي أن الأطفال غير مرتبطين اجتماعياً أو خاضعين للإشراف ، مما يؤدي إلى القبول ، أو على الأقل عدم الوعي بالسلوك المنحرف . تؤدي مستويات الفقر والتحضر إلى تفاقم عملية تشتت منطقة ما . **يؤثر الفقر على قدرة المنطقة على حشد الموارد لمعالجة المشاكل** . يشير التحضر بشكل عام إلى المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة والمناطق التي يدخل فيها العديد من الأشخاص إلى المنطقة ويخرجون منها يوميًا للعمل والترفيه وما إلى ذلك . وهذا يمكن أن يقلل من مستوى السيطرة التي يمكن للمقيمين ممارستها في المنطقة .

يمكن أن يؤدي الجمع بين هذه الخصائص المختلفة في منطقة واحدة إلى تنامي "هياكل الفرص غير المشروعة وأنماط الحياة المختلة" بما في ذلك العنف والجريمة (إليوت وآخرون ، 1996 ، ص 394). إليوت وآخرون يدافع أيضًا عن مقاييس متعددة الأبعاد للاضطراب الاجتماعي من أجل حساب التأثيرات المشروطة لبعض المقاييس . على سبيل المثال ، يستشهد المؤلفون بالفقر كمقياس قد يكون له تأثيرات مختلفة على مستوى الجريمة في منطقة ما وفقًا للخصائص الأخرى للمنطقة . فيما يلي استكشاف أكثر تعمقًا للأسباب النظرية للاضطراب الاجتماعي .

الوضع الاجتماعي الاقتصادي (الفقر) ، يمكن للفقر أن يساهم في زيادة الاضطراب الاجتماعي بعدة طرق . يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من الفقر إلى افتقار السكان إلى أي من الموارد اللازمة للتنظيم في الحي السكني - فقد لا يتمكن السكان من استخدام الموارد التي تسمح لهم بإجراء تغييرات في المجتمع أو تسخيرها . يمكن أن يؤدي هذا النقص في الموارد بدوره إلى فصل السكان عن المجتمع ، مما يضعف الروابط الاجتماعية والشبكات غير الرسمية . يمكن أن يكون لفقر الأحياء السكنية تأثيرا أيضًا في زيادة عزلة السكان عن الاتجاهات الاجتماعية السائدة ، مما يزيد من عدم القدرة على التحكم في أشكال السلوك المنحرفة أو حتى قبولها .

العلاقة التجريبية بين الفقر ومستويات الجريمة في المناطق متناقضة . من ناحية ، تم العثور على دعم تجريبي لعلاقة إيجابية بين الاثنين . (1982) و Mladenka and Hill (1976) يظهران دعمًا لعلاقة إيجابية بين النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر والسطو ، وهي نتيجة تدعمها دراسة Sampson (1986b)عن الإيذاء . يُظهر تحليل ارتباط ميث وماير (1994) على مستوى التعداد السكاني دعمًا قويًا لعلاقة عكسية بين القتل والاعتداء والأسرة في المستقبل . لكن دراستهم قارنت العلاقات المتبادلة بين الجريمة والفقر المقاييس عبر مستويات مختلفة من التجميع وأنواع الجريمة وكان المقياس مهمًا فقط في هذه الحالة ، مما يلقي

بظلال من الشك على النتائج على أنها قابلة للتعميم ودعم النظرية . وجد تحليل Warner and Pierce (1993) للمكالمات الموجهة للشرطة أن الفقر كان مرتبطًا بشكل إيجابي ومهم بمعدلات الاعتداء والسطو . ووجدوا أيضًا أن الفقر كان مهمًا حتى عندما تم التحكم في المتغيرات الأخرى ، في استبعاد الاضطراب الأسري ، والذي تم تحديده في بعض الأبحاث على أنه تخفيف تأثير الفقر على الجريمة (سميث وجرجورة ، 1988).

من ناحية أخرى ، هناك خلافا بين الباحثين حول **أي مقياس للفقر هو الأكثر بروزًا** ، وقد تم تقديم الحجج لاستخدام مقاييس الحرمان النسبي أو عدم المساواة بدلاً من مقاييس الفقر المطلق . اختبر Blau and Blau (1982) آثار الحرمان النسبي (الذي تم قياسه من خلال عامل جيني لدخل الأسرة) والفقر على الجريمة ووجدوا أنه بمجرد السيطرة على الحرمان النسبي ، أصبح الفقر غير مهم . وخلصوا أيضًا إلى أن الروابط الاقتصادية غير المنتظمة خففت العلاقة بين العرق (على وجه التحديد ، الأمريكيون من أصل أفريقي) والجريمة . لم يقدم بحث سامبسون (1985) حول تجمعات الأحياء السكنية دعمًا لأهمية عدم المساواة في الدخل ، المقاس بمؤشر جيني ، أو مستويات الفقر باعتبارها ذات تأثير كبير على مستويات الإيذاء . في الواقع ، أظهرت الكثافة والاضطراب الأسري والتنقل السكني علاقات إحصائية أقوى مع جرائم العنف مقارنةً بالقياسات الاقتصادية . ومع ذلك ، يقترح سامبسون وجود علاقة بين المقاييس الاقتصادية ومقياس التحضر ، والذي يواصل استخدامه في دراسة لاحقة (Sampson and Groves 1989) .

وجدت دراسة باترسون (1991) للسطو والجرائم العنيفة في الأحياء السكنية في ثلاث رسائل قصيرة SMS أنه لا توجد علاقة مهمة بين عدم المساواة وأي جريمة عنيفة أو السطو ، لكنها وجدت دعمًا لعلاقة إيجابية بين مستويات الفقر المطلق (النسبة المئوية للسكان الذين يقل دخلهم السنوي عن 5000 دولار) والجرائم العنيفة . وأخيرا، ميسنر و Tardi (1986) لم يختبرا بشكل غير صريح نظرية الفوضى الاجتماعية ولكن اختبرا النظام الأوروبي لعدم المساواة النسبية على العنف على مستوى الأحياء السكنية . تضمن نموذجهم متغيرات تحكم متوافقة مع الفوضى الاجتماعية . أظهرت نتائجهما أنه لا عدم المساواة ولا التركيبة العرقية كانت مرتبطة بشكل كبير بالعنف . ومع ذلك ، فإن متغيرات التحكم ، وهي مقياس اضطراب الأسرة وحجم السكان الذين يعيشون في فقر ، كانت مهمة ومرتبطة بشكل إيجابي بالجريمة .

بالإضافة إلى ذلك ، لاحظت العديد من الدراسات تأثيرًا مشروطًا للفقر ، تتوسطه أسبابا أخرى لعدم التنظيم ، وهي الاضطراب الأسري والتنقل السكني . أظهرت دراسة سميث وجارجورة (1988) على المستوى الكلي للإيذاء في 57 حيًا سكنيا عبر ثلاث مناطق حضرية مختلفة أن هناك تأثيرًا مشروطًا بين الفقر والتنقل السكني . يتفاقم تأثير التنقل على معدلات الجريمة العنيفة في الأحياء السكنية الفقيرة ولكنه يتضاءل بشكل كبير في المناطق الأكثر انتشارًا ، أي أن المناطق الفقيرة ذات السكان المتنقلين بها معدلات إيذاء أعلى من المناطق الحالية ذات السكان المتنقلين أو المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية الأكثر استقرارًا . استمرت هذه العلاقة حتى عندما تم التحكم في خصائص الجوار الأخرى . ومع ذلك ، لم تكن هذه العلاقة الشرطية مهمة في النموذج الذي يتنبأ بمعدلات السطو . بالإضافة إلى ذلك ، وجد سامبسون (1985) أن آثار الفقر على الجريمة قد تم إضعافها عندما تم تضمين مقاييس هيكل الأسرة والتنقل والكثافة . يُفترض أن عدم التجانس العرقي يساهم في الفوضى الاجتماعية لأنه "يولد تنوعا في القيم والمعايير الثقافية" . يمكن للقيم والمعايير واللغات أن تعرقل الاتصال و "مستوى الإجماع الذي تم تحقيقه داخل الجوار حول الأهداف ومعايير السلوك المناسبة" (إليوت وآخرون ، 1996 ، ص 393).

قارنت دراسة سميث وجارجورة (1988) نماذج مختلفة للجريمة العنيفة والسطو ووجدت أن التباين العرقي كان مهمًا فقط في نموذج السطو . يصف المؤلفون السطو على أنه جريمة اختيار عقلاني ويشرحون شروطهم التي توصلوا إليهاعن عدم التنظيم الاجتماعي من خلال اقتراح أن السطو يحدث في الأماكن التي يكون فيها السكان عابرون ومجزئون نتيجة للتباين العرقي ، وبالتالي خلق **"ظروف إخفاء الهوية"** وتوفير فرص متزايدة للسطو . وجد أن عدم التجانس العنصري له تأثير إيجابي كبير على معدلات السطو في دراسة وارنر وبيرس (1993) للمكالمات إلى الشرطة . ومع ذلك ، كان التأثير مرتبطًا بشكل مشروط بمستوى الفقر

. على وجه التحديد ، في المناطق التي كان الفقر فيها مرتفعًا بشكل خاص ، تعمل المستويات العالية من عدم التجانس على تقليل الجريمة . لكن كان لها تأثير معاكس ، حيث كان الفقر منخفضًا بشكل خاص . يقترحون أن نتائجهم يمكن تفسيرها من خلال التغييرات في المجتمع منذ الصياغة الأصلية لنظرية عدم التنظيم الاجتماعي ، مشيرين بشكل خاص إلى عواقب الحرمان الاقتصادي في أواخر القرن العشرين . وهم يجادلون بأنه في ظل الظروف الحالية ، فإن أولئك الذين يعانون من أقصى مستويات الفقر المدقع لا يمكنهم التحرك وبدلاً من ذلك يتم إبعادهم إلى مناطق الإسكان العام والغيتو التي لا يمكنهم الهروب منها . السكان متجانسون ، لكنهم يعانون من عزلتهم عن المجتمع السائد من مستويات عالية من عدم التنظيم وأعلى معدلات الجريمة .

التنقل السكني ، والذي يُطلق عليه أيضًا اسم دوران السكان واستقرار السكان ، يقيس عمومًا عدد السكان الذين ينتقلون من وإلى منطقة ما خلال فترة زمنية معينة . يُفترض أن هذا العامل يساهم في مستويات الفوضى الاجتماعية لأن الثقة والروابط الاجتماعية تستغرق وقتًا لتتطور Sampson، 1997 السكان المتنقلون ، حيثما يتنقل المقيمون باستمرار ، يشكلون "حاجزًا أمام تطوير شبكات صداقة واسعة ، وروابط قرابة ، وروابط تعاونية محلية Sampson and Groves 1989، p. 780 تؤدي المستويات العالية من التنقل إلى مستويات أقل من السيطرة ، الرسمية وغير الرسمية . ومع ذلك ، فشل سامبسون وغروفز في الحصول على دعم لفرضية التنقل ، مما يشير إلى أن تأثير التنقل على معدلات الجريمة في منطقة ما قد تم بوساطة الشبكات الاجتماعية المحلية ، والتي قاموا بقياسها وإدراجها في نموذج هيكلي .

وجدت (1982) دراسة بيئية للحراك السكني في المناطق الحضرية وجود علاقة إيجابية بين مستويات إجراءات التنقل والجريمة ، خاصة جرائم الممتلكات والاعتداء الجنسي . قام المؤلفون بتفعيل التنقل وحجم السكان في مقياس مركب أطلقوا عليه "التكامل الاجتماعي" ، بحجة أن السكان في المناطق الحضرية الكبيرة مع السكان المتنقلين يفتقرون إلى التكامل الاجتماعي ، أي ليس لديهم روابط قوية مع السكان الآخرين في المنطقة . حذر المؤلفون أيضًا من أن النتائج تشير إلى أنواع الأماكن التي يُرجح فيها حدوث الجريمة ولم تشر إلى الأسباب المحددة للإجرام لدى الفرد . وقد أظهرت دراسات حديثة وجود علاقات إيجابية بين التنقل والجريمة (باترسون ، 1991 ؛ وارنر وبيرس ، 1993 ؛ ميث وماير ، 1994). نظرت دراسات أخرى في تأثيرات التغيير في التنقل على معدلات الجريمة المتغيرة . دعمت هذه الدراسات بشكل عام العلاقة النظرية ولكن يبدو أن هناك تأثيرًا مربكًا مع الذين يعانون من الفقر .

راجع Sampson and Lauritsen، 1994 الاضطراب الأسري ، كان سامبسون أحد أكثر المؤيدين المتحمسين لفكرة أن الاضطراب الأسري ، بما في ذلك عوامل مثل الطلاق والعائلات ذات العائل الوحيد ، يزيد من مستويات الفوضى الاجتماعية . أوضح سامبسون (1986) أهمية عد الاضطراب الأسري في الدراسات البيئية للجريمة ، مشيرًا إلى أنه يؤثر على المشاركة في كل من آليات التحكم الرسمية وغير الرسمية . يتفق الباحثون على أنه على المستوى الفردي ، لا يتنبأ الاضطراب الأسري بالسلوك المنحرف ، على سبيل المثال ، الأطفال من الآباء المطلقين ليسوا أكثر عرضة للانحراف . ومع ذلك ، على المستوى الاجتماعي أو المجتمعي ، فإنه يساهم في مستويات الجريمة ، من خلال العملية التي وصفتها نظرية الفوضى الاجتماعية . من المفترض أن يحدث التأثير الاجتماعي الكلي من خلال مشاركة البالغين في المنظمات المجتمعية ، والتنشئة الاجتماعية والإشراف على الشباب في منطقة ما ، والوصاية النشطة على منطقة ما .

تقترح نظرية التحكم أن اضطراب الأسرة سيؤثر على قدرة البالغين على تكوين شبكات محلية ، وبالتالي تقليل المستويات المحلية للسيطرة الاجتماعية Sampson، 1997 يمكن أن تتخذ مثل هذه السيطرة المحلية شكل التعرف على الغرباء في المنطقة ، وحراسة ممتلكات بعضهم البعض ، وتوفير الإشراف على الشباب . في الأحياء السكنية ذات المستويات العالية من الاضطراب الأسري ، يقترح سامبسون (1986) أن الضوابط الاجتماعية الرسمية قد تنخفض "نظرًا لأن المجتمعات ذات الانحلال العائلي المرتفع تميل إلى انخفاض معدلات المشاركة في المنظمات التطوعية الرسمية والأجواء المحلية" (ص 26) بلاو يجادل Blau (1982) كذلك بأن الاضطراب الأسري يمكن عده مؤشرًا على عدم التنظيم العام والعلاقات الضعيفة بين

البالغين على مستوى الحي السكني : "قد تكون الأعداد غير المتناسبة من المطلقين والمنفصلين عن بعضهم البعض دلالة على الكثير من عدم الاستقرار والارتباك والصراع في العلاقات الشخصية "(ص 124).

السيطرة الاجتماعية للشباب هي عملية جماعية يتم إعاقتها عندما تنهار الهياكل الأسرية Sampson 1985 يُفترض أن تكون العائلات المستقرة أكثر قدرة على توفير الإشراف والدعم للشباب . "نظرًا لحدوث جنوح جماعي ، فمن المرجح أن يؤثر الاضطراب الأسري في الحي السكني على مدى إتاحة الفرص لشباب الحي لتشكيل نظاما يتحكم فيه الأقران وخالٍ من إشراف أو معرفة البالغين ." (سامبسون ، 1997 ، ص 56). بعبارة أخرى ، يزيد الاضطراب الأسري من فرصة الشباب لقضاء الكثير من وقتهم دون إشراف الكبار ، من آبائهم أو من قبل الآخرين .

أدرج سميث وجرجورة (1988) مقياسًا لبنية الأسرة المجتمعية في دراستهما للجريمة العنيفة والسطو . ووجدوا أن هذا الإجراء كان مهمًا في نماذج كلا النوعين من الجرائم . ووجدوا أيضًا أنه عندما تم تضمين مقياس بنية الأسرة كمتغير تحكم ، فإن مقياسهم للتكوين العرقي أصبح غير ذي دلالة ، مما يضفي مصداقية على افتراض سامبسون (1985) بأن مقاييس التكوين العرقي ليست ذات أهمية في نماذج الجريمة عندما تكون الخصائص الأخرى للرقابة . دعم تحليل الارتباط Miethe and Meier (1994) على مستوى مجرى التعداد أيضًا العلاقة السلبية المفترضة بين الجريمة والتنقل السكني .

كما ارتبط الاضطراب الأسري بفرص الإيذاء . أظهر Felson and Cohen (1980) أن الأفراد غير المتزوجين والمطلقين في الأسر المعيشية الفردية (أسر فردية) كانوا أكثر عرضة للإيذاء لجرائم العنف مثل الاغتصاب والسرقة . ويعزى هذا التأثير إلى حد كبير إلى انخفاض مستويات الوصاية . سيتم مناقشة هذا المفهوم بمزيد من التفصيل كجزء من النشاط الروتيني من الناحية النظرية ، لكنها لا تدخل في إطار تحكم أيضًا .

التحضر والكثافة من الحقائق المعروفة جيدًا أن تجمعات الجريمة في أكثر مناطق المدن تحضرًا ، والتي تقع عمومًا في وسط منطقة حضرية . أي دراسة للجريمة الحضرية ، إذن ، يجب أن تأخذ في الحسبان الطبيعة الفريدة للأجزاء الأكثر تحضرًا في المدينة فيما يتعلق بمعدلات الجريمة . غالبًا ما يقدم الباحثون تفسيرًا مفاده أن حجم السكان وكثافتهم يساهمان في تكوين تجمعات الجريمة في المناطق الحضرية Sampson and Groves، 1989؛ Stark ، 1996؛ Wikstrom ، 1991 يمكن أن يؤثر حجم السكان على مستوى الجريمة في منطقة ما عن طريق زيادة مستوى إخفاء الهوية بين سكان المنطقة . بناءً على هذه الفكرة ، اقترح سامبسون وجروفز (1989) أن التحضر قد يقلل بالتالي من قدرة السكان على تكوين شبكات قوية وقد أدرجوا مقياسًا للتحضر في دراستهم للجريمة في بريطانيا لالتقاط هذه العملية .

تلعب الكثافة السكانية دورًا في مستوى الجريمة أيضًا ، لكن العلاقة بين الاثنين ليست واضحة كما هو الحال مع مقاييس التحضر الأخرى . قام ستارك (1996) بتوليف بحث سابق يبحث عن المصادر البيئية للسلوك المنحرف الذي حدد خصائص الأماكن المنحرفة التي كانت في إطار عدم التنظيم الاجتماعي . على وجه الخصوص ، حدد ستارك مقياسين على أنهما "عوامل أساسية" لوصف الأماكن الحضرية المنحرفة : الكثافة السكانية والشواغر السكنية . وفقًا لمفهوم ستارك ، تعد الكثافة السكانية مقياسًا للتزاحم في منطقة ما وبالتالي مقياس للتدمير . كلما زادت كثافة الأشخاص في منطقة ما ، وفقًا لستارك ، زاد احتمال أن يقضي السكان وقتًا خارج منازلهم . في هذه الحالة قد **تتشكل مجموعات شبابية غير خاضعة للرقابة** . بالإضافة إلى ذلك ، من المتوقع أن يكون للأماكن ذات الكثافة السكانية الأعلى والكثافة الأعلى مجموعة أكبر من استخدامات الأراضي . في هذا الطريق، قد توجد فرصا للجريمة في المنطقة أكثر مما لو كانت مجرد سكنية أو تجزئة أو صناعية . قد يجمع مزيج استخدامات الأراضي بين الفرص والجهات التي لم تكن لتلتقي بغير ذلك . من خلال زيادة عدد الفرص والمغتربين في منطقة ما ، يمكن أن تعمل الكثافة على زيادة الجريمة . بموجب هذه الافتراضات ، من المتوقع أن تظهر الكثافة السكانية علاقة إيجابية مع معدلات الجريمة .

العلاقة بين الكثافة والجريمة غامضة إلى حد ما ، لأن الكثافة العالية للأشخاص يمكن أن تشير أيضًا

إلى زيادة مستويات السيطرة . كلما زاد عدد الأشخاص الذين يقيمون في منطقة ما ، زاد عدد الأشخاص الموجودين عمومًا في المنطقة "لمراقبة الأشياء" . لأسباب مماثلة ، تظهر كثافة السكن أيضًا علاقة غير واضحة بالجريمة . تكافح نظرية الأنشطة الروتينية أيضًا مع العلاقة بين الجريمة والسكان بسبب هذه المشكلة . على الرغم من العلاقة غير الواضحة بين الكثافة والجريمة ، يمكن التفكير في العلاقة بين التحضر ومستويات الجريمة للعمل من خلال إضعاف الروابط الاجتماعية وزيادة فرص الجريمة . وبالتالي ، يتم تقديم المزيد من المحرضين المتحمسين إلى المنطقة ، ويمكن توقع وقوع المزيد من الأحداث الإجرامية Wikstrom ، 1991.

الوضع الحالي لنظرية الضبط الاجتماعي-عدم التنظيم تم انتقاد إعادة الصياغة المنهجية للرقابة الاجتماعية مؤخرًا في عدد من النقاط . على وجه التحديد ، وجدت العديد من الدراسات الإثنوغرافية مستويات عالية من التنظيم ، تقاس كشبكات اجتماعية ، بين سكان المجتمعات الحضرية ذات السكان المستقرة نسبيًا . كمناطق منظمة ، كان هناك مستوى من الإشراف على الشباب والتعبئة في مجموعات المجتمع . وهكذا اعتبرت الأحياء السكنية "منظمة" في اضطراب اجتماعي ولكنها تميزت أيضًا بالجريمة المنظمة ونشاط العصابات . وهكذا ، حتى عندما كانت الرقابة الاجتماعية غير الرسمية على بعض السلوكيات المنحرفة تعمل في المنطقة ، كانت مصادر الجريمة والعنف كذلك (باتيلو ، 1998 ؛ فينكاتيش ، 1997). بسبب مصطلح "عدم التنظيم" ، تم انتقاد النظرية أيضًا لأنها تشير إلى وجود ثقافة وأخلاق من الطبقة الدنيا ، أي اقتراح أن سكان مناطق الطبقة الدنيا لديهم مواقف مختلفة تجاه العنف والانحراف عن بقية المجتمع . في الواقع ، حذر هولواي وماكنولتي من أن تركيز الفوضى الاجتماعية على الخصائص الهيكلية للأماكن يعني ضمناً أن الأحياء لها "سمات متأصلة تؤدي إلى سلوك مَرَضي أو منحرف" (2004 ، ص ، 206). يمكن أن يؤدي هذا المعنى إلى **"وصم" المجتمع ، ومن خلال الارتباط بالأفراد في ذلك المجتمع** . وأشاروا إلى أن المشكلة بشكل عام تتعلق بالثقافة الضمنية الموجودة في هذه الأماكن التي تم تحديدها على أنها غير منظمة .

أعاد سامبسون (1999 ؛ 2002) صياغة مفهوم المجتمع من أجل الابتعاد عن تلك الانتقادات لنظرية الفوضى الاجتماعية الحديثة ونحو نظرية تؤكد على الرقابة الاجتماعية غير الرسمية والتنظيم من أجل هدف مشترك . كما أكد أن نظرية عدم التنظيم الاجتماعي تتمحور حول أهداف المجتمع ، وتحدد المجتمعات على أنها "ساحة [مجالات] مهمة لتحقيق القيم المشتركة والحفاظ على الضوابط الاجتماعية الفعالة " Sampson، 1999 ، صفحة 242 .(تتمحور هذه السيطرة على أهداف متفق عليها بشكل عام ، وليس أهدافًا مفروضة أو "متساوية مع القمع" ؛ في الواقع ، أحد أكثر الأهداف العالمية في المجتمعات من جميع الأنواع هو الرغبة في "بيئات آمنة و / أو خالية من الجرائم المفترسة " Sampson، 1999 ، ص 101 .(وبالتالي ، فإن هذا التصور الجديد يسمح للمنظمة بأن تكون حاضرة في مناطق الجريمة المرتفعة) كما هو موضح في الدراسات الإثنوغرافية ، إذا لم تتمحور المنظمة حول هدف خفض مستويات الجريمة أو السيطرة عليها .

علاوة على ذلك ، فإن الحاجة إلى التجانس ، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية ، مرفوضة أيضًا كشرط ضروري للتنظيم . وهكذا ، ابتكر سامبسون مصطلحًا جديدًا ، "تنظيم اجتماعي مختلف" في محاولة منه للابتعاد عن الدلالات السلبية لـ "عدم التنظيم". المصطلح الجديد يضع تدريجيًا قدرة السكان غير المتجانسين جدًا على تنظيم التحكم الرسمي وغير الرسمي حول الأهداف المشتركة . كانت إعادة التصور الحديثة جدًا هذه لنظرية الفوضى الاجتماعية متوافقة عمليًا مع نظرية ويلكوكس وآخرين (2003) المتكاملة ، وبالتالي لم يتم تناولها من قبل هؤلاء المؤلفين . ومع ذلك ، في التأكيد بقوة أكبر على أهمية التحكم وتوجيه الهدف ، لا يوجد سبب يمنع هذا التصور الأحدث لنظرية الضبط الاجتماعي وعدم التنظيم في عمل إطار الفرصة لـ Wilcox et al.

نظرية الأنشطة الروتينية

تعد نظرية الأنشطة الروتينية في جوهرها نظرية الفرصة الجنائية التي تركز على الإيقاعات اليومية للحياة في منطقة جغرافية ما وكيف أن تلك الإيقاعات ، التي أنشأتها أنشطة السكان والزوار ، تخلق فرصًا

للجريمة . الفكرة المركزية للنظرية هي **أن الاختلاف المكاني والزماني لثلاثة عناصر رئيسية** يخلق فرصًا إجرامية . على وجه التحديد ، وجود دافع ، هدف مناسب ، وغياب وصي قادر هي شروط ضرورية لحدث إجرامي . في هذا المنظور ، لا تؤخذ في الحسبان الدوافع الأساسية للفاعلين الفرديين .

بسبب تركيز النظرية على الأحداث الإجرامية وليس الإجرام الفردي ، يمكن استخدام النظرية لشرح كل من الإنهاء والإيذاء في الأماكن . **وهكذا يحتل المكان مركز الصدارة في تفسيرات الأحداث الإجرامية** (إيك وآخرون ، 2000). من الناحية التاريخية ، ومع ذلك ، أكد الباحثون الذين يطبقون نظرية الأنشطة الروتينية على وجهات النظر على المستوى الفردي ، أي الإيذاء على المستوى الفردي على أساس الأنشطة الروتينية لذلك الفرد . كان عمل Hindelang و Gottfredson و Garafalo (1978) بعنوان ضحايا الجريمة الشخصية من أوائل الأعمال التي أشارت إلى أن أسلوب حياة الفرد يؤثر على احتمالية تعرضه للإيذاء . كانت نظرية "التعرض لنمط الحياة" هذه مقدمة لنظرية الأنشطة الروتينية الأكثر تطورًا . أكد المؤلفون أن أنماط الحياة تحددها الخصائص الاجتماعية الديموغرافية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمستويات الإيذاء . يشمل نمط حياة الشخص الأنشطة اليومية التي يتم إنشاؤها عن طريق العمل والتعليم والحفاظ على المنزل والترفيه ، من بين أمور أخرى .

في حين أن هناك العديد من العناصر لنموذج نمط الحياة الذي اقترحه Hindelang وآخرون ، فإن الأكثر صلة بهذا العمل هو تحديدهم للقيود الهيكلية التي تؤثر على نمط حياة الفرد . على سبيل المثال ، يمكن للقيود الاقتصادية أن تحد من "**نطاق الخيارات**" التي يمكن للمرء أن يقرر من خلالها المكان الذي يعيش فيه ، وما هي الأنشطة الترفيهية التي يحب متابعتها ، و "طريقة النقل ، والوصول إلى فرص التعليم" (1978 ، ص 242). يحدد المؤلفون أيضًا القيود العائلية والقانونية باعتبارها مهمة . يصف Miethe and Meier (1994) العملية التي تحدد بها الهياكل الاجتماعية نمط الحياة ، والتي بدورها تؤثر على معدل إيذاء الأفراد :

يتم تحديد الاختلافات في أنماط الحياة اجتماعيًا من خلال الاستجابات الجماعية للأفراد أو التكيفات مع توقعات الأدوار المختلفة والقيود الهيكلية . بموجب هذا النموذج النظري ، يتم تحديد كل من خصائص الحالة المحققة والمنسوبة (على سبيل المثال ، العمر ، الجنس ، والعرق ، والدخل ، والحالة الاجتماعية ، والتعليم ، والمهنة) هي أمور مهمة تتعلق بالجريمة المفترسة لأن سمات الحالة هذه تحمل معها توقعات مشتركة حول السلوك المناسب والعقبات الهيكلية التي تمكن وتقيد الخيارات السلوكية للفرد . يؤدي الالتزام بهذه التوقعات الثقافية والهيكلية إلى إنشاء أنماط نشاط روتينية والارتباط مع الآخرين في نفس الوضع . من المتوقع أن تعزز أنماط الحياة والجمعيات هذه تعرض الفرد للحالات الخطرة أو الضعيفة التي بدورها تزيد من فرص الفرد في الإيذاء. (ص 32)

كان لكوهين وفيلسون دورا فعالا في تطوير عدد من الأفكار في تطوير نظرية الأنشطة الروتينية (كوهين وفيلسون ، 1979 ؛ فيلسون وكوهين ، 1980). في صياغة كوهين وفيلسون الأصلية ، صُممت النظرية لشرح "انتهاكات الاتصال المباشر المفترسة" ، أي الجرائم التي يكون فيها الشخص المخالف على اتصال مباشر بشخص آخر أو كائن آخر "ينوي الطرف إتلافه " . واقترحوا أن الأنشطة غير القانونية تغذي الأنشطة القانونية الروتينية : "ترتبط أنشطة العمل اليومية بالعديد من الأشخاص الذين يثقون بهم والممتلكات التي يقدرونها" (1979 ، ص 591) ، مما يخلق فرصًا لارتكاب جرائم مثل السطو أو السرقة . أعادوا صياغة نظرية الأنشطة الروتينية للتركيز بشكل أكثر وضوحًا على الأماكن ، والابتعاد عن الانشغالات السابقة بالأنشطة الروتينية لتجمعات الأفراد ، وخاصة أولئك الذين وقعوا ضحية . وهكذا انتقلت النظرية إلى النظر على المستوى الكلي لأنماط الحياة أو الأنشطة الروتينية . كانت إعادة الصياغة هذه بشكل فعال توليفة ومنظمة مشتركة من أدبيات متنوعة وغير مترابطة ، ولكنها مرتبطة . اقترح المؤلفون أن العمل السابق فشل في التعبير بشكل منهجي عن "الربط النظري للأعمار بين الأنشطة القانونية الروتينية والمساعي غير القانونية " (Cohen and Felson، 1979، p.593).

تضمنت إعادة صياغة نظرية كوهين وفيلسون لنظرية نمط الحياة الافتراض التأسيسي القائل بأن

فرصة الجريمة تُنشأ مع التباين المكاني والزماني في تقاطع بين العناصر الأساسية الثلاثة للهدف ، والهدف المتحمس ، وعدم وجود وصي قادر . المفهوم موضح في الشكل 1.2. إن الإمداد بالمتحفزين (MO) والأهداف المناسبة (ST) ومستوى الوصاية غير الفعالة (IG) ثابتان في كل فترة زمنية . ومع ذلك ، فإن التقارب المكاني (أو عدمه) للعناصر الثلاثة في كل فترة زمنية يدل على خلق فرصة جنائية ، وما يرتبط بها من احتمالية الإيذاء : تشير الفرصة المتزايدة إلى زيادة احتمال الإيذاء . في الوقت الأول ، توجد فرصة جنائية ، لكنها صغيرة نسبيًا . في الوقت 2 ، تزداد الفرصة الجنائية مع زيادة التداخل المكاني للعناصر الثلاثة . في الوقت 3 ، لا توجد فرصة لأنه لا توجد وصاية غير فعالة (أي ، يوجد أوصياء قادرون في المنطقة) ، مما يمنع ظهور الفرصة الإجرامية .

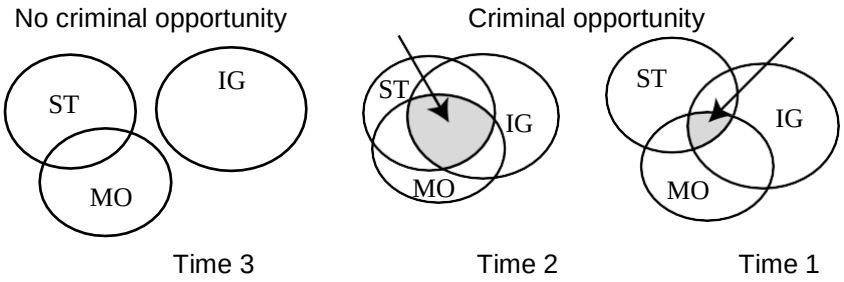

FIGURE 1.2. Criminal opportunity at three time periods, adapted from Wilcox et al. (2003).

مع الاهتمام المتجدد بالجوانب الكلية لنظرية النشاط الروتيني ، تمت الدعوة إلى تكامل النهج على المستوى الجزئي والكلي ، باستخدام الأنشطة الروتينية كنظرية لكل من الجريمة في منطقة ما وإيذاء الأفراد . إن عرض كوهين ، كلويجل ، ولاند (1981) المبكر للتفاوت الاجتماعي والإيذاء الفردي قد جمع بين المستويين الجزئي والكلي معًا . لقد أسسوا حججهم النظرية على عدة عناصر من الأحداث الإجرامية ، بما في ذلك : كشف الأهداف أو "وضوحها وسهولة الوصول إليها". القرب ، أو الاختلاف المادي بين الأهداف والنهايات ؛ الوصاية ، أو قدرة الأشخاص في المنطقة على منع الجريمة ؛ والجاذبية المستهدفة ، أو قيمة الهدف بالنسبة للمجموعة . من هذه المفاهيم ، كوهين وآخرون . (1981) تم توضيح أربع مقترحات رئيسية :

1 - تساوي كل شيء آخر ، زيادة التعرض ، على سبيل المثال قضاء المزيد من الوقت خارج المنزل ، يؤدي إلى زيادة خطر التعرض للإيذاء .

2 - مع تساوي كل شيء آخر ، فإن انخفاض مستويات الوصاية (العديد من الأسر الفردية ، وعدد قليل من المقيمين في المنزل أثناء النهار ، وعدد أقل من الحراس الماديين مثل البوابات والأقفال والكلاب) سيؤدي إلى زيادة مخاطر الإيذاء .

3 - إذا تساوت كل الأمور الأخرى ، فإن الأهداف التي تعيش على مقربة من المناطق ذات معدلات الإنهاء العالية ستكون أكثر عرضة للإيذاء من الأهداف التي تعيش في أماكن أبعد .

4 - عند تساوي كل شيء آخر ، **كلما كان الهدف أكثر جاذبية أو قيمة ، زاد احتمال وقوعه ضحية** .

مع مراعاة كل من الأنشطة الروتينية الفردية والهيكلية ، توفر هذه المقترحات أساسًا لنظرية متكاملة تعمل على مستويات متعددة ، أي تنظر في كلا المستويين الجزئي والكلي من الإيذاء . ومع ذلك ، في هذه المرحلة ، كان معظم الباحثين ما يزالون يستكشفون الافتراضات الرئيسية لنظرية الأنشطة الروتينية على المستوى الفردي . ومع ذلك ، فإن المقترحات المذكورة أعلاه تشير إلى أهمية النظر في الهياكل الاجتماعية التي تتطور فيها الأنشطة الروتينية وتعمل في إطارها ، ومهدت الطريق لعدد من الدراسات حول الأنشطة الروتينية التي نظرت في الإجراءات الروتينية على المستوى الكلي .

تؤثر التغييرات الهيكلية في الأنشطة الروتينية للمقيمين على التقارب في المكان والزمان للجهة المستهدفة والهدف والوصي ، وبالتالي تغيير فرص الجريمة ، وبالتالي مستوى الجريمة في المكان (كوهين ، 1981).

يوضح الشكل 1.3 هذا المفهوم . العوامل السياقية للحي السكني ، مثل الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والإطار الزمني يؤثر على الأنشطة الروتينية للمقيمين وغير المقيمين على حد سواء . وتؤثر هذه الأنشطة الروتينية بدورها على التوزيع المكاني للمجرمين والأهداف والأوصياء . وبالتالي ، يمكن أن تؤثر الأنشطة الروتينية للمقيمين أيضًا على جاذبية المنطقة للمغتربين غير المقيمين ، كما تم توضيحه في المناقشة حول بنية الأسرة .

إن وجود العناصر الرئيسية الثلاثة للفرصة الجنائية هو وظيفة للأنشطة الروتينية لسكان المنطقة حول أشياء مثل العمل والأسرة والترفيه والتعليم . "يختلف انتشار ومزيج الأنواع المختلفة من الأنشطة الروتينية بين المجتمعات" ويؤثر بدوره على مستويات الرقابة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية الموجودة في منطقة ما Wikstrom، 1998، p. 293 يؤكد سامبسون ومورينو كيف أن هذا الهيكل للأنشطة الروتينية والفرص الإجرامية يؤثر على مستويات الجريمة والإيذاء في المناطق - ليس فقط للأفراد أو الأسر ، مؤكدين أن "المحرضين المتحمسين قد يتأثرون بهيكل الفرص الإجرامية في مناطق بأكملها" (2000 ، ص. 373) هيكل الأسرة ، والأسر العديد من جوانب نظرية الأنشطة الروتينية كما تصورها كوهين وفيلسون وآخرون تؤكد على دور الأسرة في تحديد الأنشطة الروتينية ومخاطر الإيذاء . اقترح كوهين أن الإيذاء الإجرامي يختلف عكسيًا مع "تركيز الروابط النمطية أو الروتينية في أو بالقرب من الأسر ، ولا سيما الأسر العائلية" (1981 ، ص 141). بعبارة أخرى ، **أولئك الذين يقضون وقتًا أطول مع أفراد الأسرة وتركز أنشطتهم الروتينية حول المنزل سيكون لديهم مخاطر أقل للتعرض للإيذاء** .

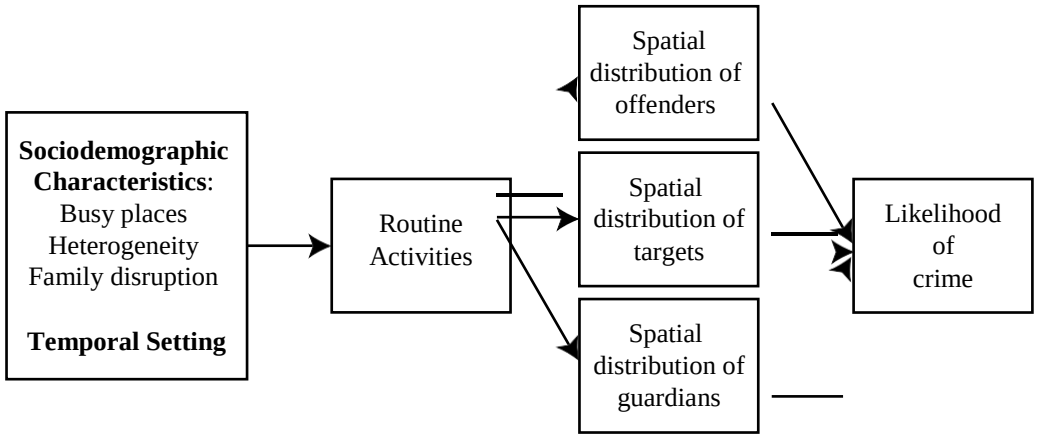

FIGURE 1.3. Contextual determinants of routine activities and the likelihood of crime, adapted from Rountree and Land (1996) and Messner and Tardiff (1985).

يلعب هيكل الأسرة على وجه الخصوص دورًا رئيسيًا في تنفيذ الأنشطة الروتينية . سيكون الأفراد أكثر عرضة للإيذاء عندما "يتواصلون بشكل غير متناسب مع أعضاء المجموعات الديموغرافية التي تحتوي على نسبة غير متكافئة من المنتهكين" أو يتواصلون معهم Sampson and Lauritsen 1994 ص 14. يعني قضاء المزيد من الوقت بعيدًا عن المنزل زيادة القرب من النازحين وانخفاض سفينة الوصي على المنزل . على وجه التحديد ، من المرجح أن يعيش الأفراد غير المتزوجين والمطلقين في أسر فردية أساسية ويقضون وقتًا أطول خارج المنزل ، كما تحدده العوامل الاجتماعية والديموغرافية مثل العمر . على سبيل المثال ، يميل الشباب ، غير المتزوجين ، إلى أن يكون لديهم أنماط حياة تجعلهم أقرب إلى المحظوظين وبعيدًا عن المنزل ، وبالتالي يكونون أكثر عرضة للإيذاء .

تزيد هذه العوامل من احتمالية إيذاء الأفراد غير المتزوجين والمطلقين وكذلك من احتمال ارتكاب

جريمة في المناطق التي يعيشون فيها . غالبًا ما توفر المناطق التي بها نسبة كبيرة من السكان في مثل هذه الحالات إخفاء الهوية للسكان ، مما يمنع الروابط الاجتماعية والوصاية الفعالة . حتى لو كان مقيمًا منفردًا في المنزل ، فإن مستوى الوصاية في هذه المناطق يميل إلى أن يكون أقل منه في المنازل التي يقيم فيها أكثر من شخص واحد . وبالتالي ، "بغض النظر عن أحد تكوين الأسرة الأسرية وحتى القرب من المحاربين ، الذين يعيشون في مجتمع منخفض الوصاية والمراقبة قد يزيد من مخاطر الإيذاء" Sampson and Wooldredge، 1987 ، ص 373 يبدو التوازي بين تصور نظرية الفوضى الاجتماعية للسيطرة وتصور نظرية الأنشطة الروتينية للوصاية واضحًا هنا . تلعب السيطرة أو الوصاية دورًا رئيسيًا في تقليل فرصة الجريمة في المناطق ، وتلعب هذه المفاهيم دورًا مركزيًا في كلا النظريتين .

وجدت دراسة Felson and Cohen التجريبية (1980) لاتجاهات الجريمة في الولايات المتحدة أن النسبة المئوية للأسر المكونة من شخص واحد كانت مرتبطة بشكل مباشر بمستويات السطو خلال الأعوام 1950-1972. ميسنر و Tardi(1985) اختبرا أيضا نظرية الروتينية وذلك باستخدام بيانات القتل في مانهاتن . لقد افترضوا أن الخصائص التصويرية الاجتماعية من شأنها أن تؤثر على الأنشطة الروتينية للأفراد ، وبالتالي سترتبط بمستويات القتل في منطقة ما . دعمت نتائجهم هذه الفرضية . وجدت دراسة Sampson and Wooldredge (1987) دعمًا لنظرية النشاط الروتيني ، ولا سيما بالنسبة للفرضية القائلة بأن الأسر المعيشية المكونة من شخص واحد أكثر عرضة للإيذاء . ومع ذلك ، فسر المؤلفون نتائجهم بحذر ، مشيرين إلى أن التأثيرات الأكبر على معدلات السطو والسرقة الشخصية كانت عوامل هيكلية بدلاً من تلك العوامل التي تقيس أنماط الحياة بشكل مباشر . وبالتالي يقترح المؤلفون الاختلافات في أنماط الحياة ، بينما تؤثر بالتأكيد على خطر تعرض المرء للإيذاء ، "يمكن القول إنها أقل أهمية من الاختلافات الجوهرية في معدلات الإنهاء الجنائي حسب الخصائص الديموغرافية والهيكلية مثل العمر والجنس والتوسع الحضري". (391). تتعارض الورقة مع التأكيد على أن تحليلات الجريمة تحتاج إلى النظر في كل من السياقات على المستويين الجزئي والكلي التي تحدث فيها الجرائم .

يعد النمط المكاني لاستخدام الأراضي عبر منطقة حضرية معطيا مهمًا في أي دراسة للأنشطة الروتينية حيث أن استخدامات الأراضي تحدد إلى حد كبير أنواع الأنشطة البشرية التي يمكن أن تحدث في منطقة ما Wikstrom، 1991 يحدد سامبسون ومورينو أيضًا أنماط استخدام الأراضي كعنصر مهم في تحديد الأنشطة الروتينية لمنطقة ما ، وما إذا كان من المحتمل حدوث أنواعا معينة من الجرائم . على سبيل المثال ، إذا كانت منطقة ما تتكون أساسًا من مساحات للبيع بالتجزئة ، فمن المحتمل أن تكون أنواع معينة من السرقة ، مثل سرقة المتاجر أو سرقة السيارات ، أكثر احتمالًا . قد يتسبب عدد القضبان في منطقة ما في أن تكون المنطقة معرضة بشكل خاص لجرائم مثل الاعتداء . قد تكون المناطق السكنية عرضة لأنواع أخرى من الجرائم ، مثل السطو . أنماط استخدام الأراضي لها أيضًا عنصر زمني : من المرجح أن تحدث الجرائم في المناطق السكنية أثناء النهار ، بينما يكون السكان في العمل . في أماكن البيع بالتجزئة ، قد تكون الجرائم أيضًا أكثر احتمالًا خلال النهار . ومع ذلك ، في المناطق التي يوجد بها عددا كبيرا من الحانات ، من المرجح أن تقع الجرائم في المساء أو في ساعات الليل .

نظرية الفرصة المستخدمة للتحقيق في خصائص استخدام الأراضي من الأماكن ، وتطوير سطح فرصة القائم على نظم المعلومات الجغرافية لعمليات السطو . باستخدام بيانات استخدام الأراضي ، قاموا VIGNE (2001) باختبار الفرضية القائلة بأن المناطق ذات الخصائص المحددة (على سبيل المثال ، بالقرب من محطة للحافلات ، ومستويات عالية من المساكن المؤجرة و / أو الوحدات الشاغرة ، ووجود إنارة الشوارع) ستحدد احتمالية تعرض المنطقة للسطو . **أسفرت نماذجهم عن تنبؤات دقيقة بمناطق السطو المتكرر ولكن ليس مناطق السطو الفردي** . سميث وآخرون (2000) وعدت أيضًا متغيرات استخدام الأراضي في تحليلها للأنشطة الروتينية والاضطراب الاجتماعي كمحددات لسرقة الشوارع على مستوى الكتلة . لقد استخدموا العديد من مصطلحات التفاعل ، وافترضوا أن تدابير استخدام الأراضي ستتفاعل مع تدابير الفوضى

الاجتماعية في تأثيرها على معدلات الجريمة . وجد أيضًا أن تدابير استخدام الأراضي الأقرب إلى مناطق وسط المدينة لها آثارا كبيرة على عمليات السطو على الشوارع .

يقدم الهيكل الحضري في القرن العشرين في نص لفيلسون ، الجريمة والحياة اليومية (1998 ؛ 2002) عرضًا حاليًا لنظرية الأنشطة الروتينية كما تنطبق على الحياة الحضرية في أواخر القرن العشرين ، وكيف أدت التغييرات الهيكلية في الولايات المتحدة إلى التغيير في الانشطة الروتينية وبالتالي تغيير مستويات الجريمة ، وخاصة في المدن . يستعرض النقاط الرئيسية للنظرية ، ويتعامل مع الجريمة كنشاط روتيني (وإن كان نادرًا). ثم يصف المراحل التنموية للمدن ، بناءً على عمل هاولي في أوائل السبعينيات . يصف فيلسون المناطق الحضرية اليوم على أنها نتاج كل من نظام الطرق السريعة بين الولايات والنمو المتزايد في الضواحي ، وخاصةً المساكن (1998). يصف المنطقة الحضرية الحالية بأنها **مكان يتشتت فيه الناس والأسر ، مما يساعد الناس على تجنب التفاعل مع الجيران وزيادة التفاعل وجهاً لوجه مع الأشخاص الذين يعيشون في أماكن أبعد** . بالإضافة إلى ذلك ، يقضي الناس وقتًا أطول بكثير خارج المنزل مما اعتادوا عليه . كان أحد العناصر المهمة في هذا التشتت للنشاط بعيدًا عن الأسرة هو ارتفاع عدد النساء في القوى العاملة . أدى هذا التغيير الهيكلي إلى خلق مناطق سكنية فارغة خلال النهار . ساهمت زيادة ملكية السيارة أيضًا في هذا التشتت ، مما سمح لمزيد من أفراد الأسرة بالمشاركة في أنشطة متباينة .

كما يحدد فيلسون التغييرات في هيكل الأسرة كمساهمة في تغيير الأنشطة الروتينية . على وجه التحديد ، منذ حوالي الخمسينيات من القرن الماضي ، شهدت الحياة الأسرية تدريجيًا انخفاضًا في الرقابة الأبوية والمشاركة مع الأطفال . في الوقت نفسه ، ازداد استقلال المراهقين . تغيير في فرص العمل من الشباب تزيد من تواصلهم مع الشباب الآخرين وتوفر للمراهقين الموارد للهروب من الرقابة الأبوية . وهكذا ، مع زيادة عدد النساء في القوى العاملة وانخفاض الإشراف على الشباب ، إلى جانب زيادة استقلال الشباب ، ازدادت فرص الجريمة والجريمة نفسها منذ منتصف القرن العشرين . من المسلم به أن وصف فيلسون للمناطق الحضرية مبسط إلى حد ما ، لكنه يقدم أمثلة قوية عن كيفية تأثير التغييرات الهيكلية الأكبر (على سبيل المثال ، زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة) في الأنشطة الروتينية على مستوى الحي والمستوى الفردي .

الوضع الحالي لنظرية الأنشطة الروتينية أجريت معظم الدراسات حول نظرية نمط الحياة حتى هذه النقطة على المستوى الجزئي ، وركزت على أنشطة الفرد وخطر الإيذاء . في الآونة الأخيرة ، دعا عدد من الباحثين إلى النهج متعدد المستويات (أو متعدد السياقات) Kennedy and Forde، 1990؛ Miethe and Meier ، 1994؛ Rountree and Land ، 1996؛ Sampson and Wooldredge ، 1987؛ Simcha-Fagan and Schwartz ، 1986 .

أكد ميث ومايرز (1994) أن أهمية هذه النماذج متعددة المستويات تكمن في الاعتراف الضمني بأن خطر الإيذاء هو "وظيفة لكل من الأنشطة الروتينية للمقيمين وتكوين وهيكل المنطقة الجغرافي الأوسع" (ص . ، 45). كما أدرك بوتومر و ويلز (1992) أن التركيز على تعدد السياقات كان أمرًا حاسمًا لتقدير الأنماط المكانية للجريمة والإنهاء . وأكدوا أن الصفات المكانية للجريمة لا يمكن فهمها إلا إذا كان النموذج المستخدم لشرحها يشتمل على كل شيء من البيئة المبنية إلى الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمناطق إلى الإجراءات الفردية والشركات في المناطق .

من هذه النقطة ، من خلال الدفاع عن نظريات الجريمة متعددة السياقات ، انتقلت إلى مناقشة عرض ويلكوكس وآخرين لنظرية الفرصة الجنائية متعددة السياقات . نظريتهم هي نظرية مستمدة من كل من الفوضى الاجتماعية والأنشطة الروتينية ، وتوفق بين بعض التناقضات الظاهرة بين النظريتين ، وتقدم الاستكشافات الديناميكية للجريمة في سياقات أو مستويات متعددة .

نظرية الفرصة الجنائية متعددة السياقات

سلطت المناقشات أعلاه الضوء على الافتراضات الرئيسية لكل من نظريات الضبط الاجتماعي وعدم

التنظيم والأنشطة الروتينية . تأخذ الفوضى الاجتماعية ، كما هو موضح أعلاه ، تركيزًا على المستوى الكلي ، مع مراعاة الوحدات البيئية وتطوير ضوابط رسمية وغير رسمية داخل تلك الوحدات . أكدت المناقشة على منظور التحكم في الفوضى الاجتماعية ، وأنا أتفق مع اقتراح سامبسون (2002) بأن "التنظيم الاجتماعي المختلف" قد يكون مصطلحًا أفضل لوصف التركيز الرئيسي لتلك النظرية . بالإضافة إلى ذلك ، استخدم العمل الأخير بيانات المسح لسكان مناطق الدراسة لتحديدها مستوى التكامل الاجتماعي في المنطقة ، بما في ذلك النظر في العمليات على المستوى الفردي . أظهرت مناقشة نظرية الأنشطة الروتينية تركيز تلك النظرية على كل من الروتين الفردي وظهور الفرصة الإجرامية في الأماكن ، وكلاهما نتاج لهيكل اجتماعي أكبر . وبذلك أوضحت المناقشة فائدة النظرية من منظور كل من المستوى الجزئي والكلي .

في العمل الأخير ، أدرك سامبسون وبورسيك وغيرهم ممن قدموا مساهمات هائلة في تطوير نظرية الفوضى الاجتماعية أهمية تدابير النشاط الروتينية في الدراسات البيئية أو بيئة الجريمة ، و قد دافعوا عن إدراجهم في نماذج الجريمة التي تأخذ بالحسبان ما يسمى "تأثيرات الجيران Bursik and Grasmik، 1993؛ Sampson and Moreno، 2000؛ Sampson et al. ، 2002 يدمج نموذج بورسيك (1993) النظامي للفوضى الاجتماعية العناصر الأساسية من الأنشطة الروتينية . يصف Capowich (2003) فكرة Bursik عن الضوابط المنهجية ، الرسمية وغير الرسمية على حد سواء ، مثل التأثير على الأنشطة الروتينية للمقيمين والتي بدورها تؤثر على فرص الجريمة . من الفوضى الاجتماعية ، رسم بورسيك أفكار التحكم ، ومن نظرية الأنشطة الروتينية جاء إطار النظر في أنماط حياة السكان .

تم الجمع بين العنصرين من الناحية المفاهيمية في إطار نموذج تحكم . دافع مؤلفون آخرون أيضًا عن تكامل النظريتين ، على الرغم من أن أيًا منها لم يقدم جهدًا كاملاً مثل ويلكوكس وآخرون . Kennedy and Forde، 1990؛ Miethe and Meier ، 1990، 1994؛ Sampson and Wooldredge ، 1987؛ Simcha-Fagan وشوارتز ، 1986 ؛ سميث وجرجورة ، 1988 ؛ سميث وآخرون ، 2000 ؛ ويكستروم ، 1998 ويلكوكس وآخرون. 2003) تشير إلى أن النظريات "مكملة" وأنه عند دمجها معًا ، يمكن أن تشكل نظرية أكثر شرحًا وقوة لكل من الأحداث الإجرامية والإيذاء ، ومخاطر الإنهاء والإيذاء . ومع ذلك ، هناك اختلافات بين النموذجين يجب التوفيق بينهما ، على سبيل المثال ، الطريقة التي يتعامل بها كل منظور مع الدافع النهائي . إن تكامل النظريتين ليس بسيطًا مثل تضمين متغيرات تفسيرية متشابهة من كلتا النظريتين في نموذج إحصائي ، ولا ينبغي ببساطة استيعاب نظرية واحدة في إطار عمل الأخرى .

من الأفضل الجمع بين النظريتين نظريًا في إطار نموذج الفرصة ؛ وبالتالي فإن الإطار الذي يوجه هذا البحث هو **"نظرية الفرصة المتكاملة متعددة السياقات"** التي قدمها ويلكوكس ، وآخرون ، التركيز متعدد المستويات في تقديم نموذجهم متعدد السياقات ، ويلكوكس وآخرون. (2003) ، ناقش أولاً فائدة دمج مستويات مختلفة من التحليل (على سبيل المثال ، المستوى الجزئي والكلي) في نموذج واحد . تركز تفسيرات الجريمة على المستوى الجزئي التي تقدمها نظرية روابط الأنشطة الروتينية عمومًا على المستوى الفردي ، مع الأخذ في الحسبان إجراءات الفرد والمخاطر الشخصية للإيذاء . تركز التفسيرات على المستوى الكلي التي تقدمها الفوضى الاجتماعية ، وإلى حد ما من خلال الأنشطة الروتينية ، على الهياكل المجتمعية الأكبر التي تؤثر على السلوكيات الفردية ، بما في ذلك الروتين ، والمشاركة في المنظمات ، والشبكات الاجتماعية ، ومخاطر الإيذاء . تكمن الفكرة وراء التركيز متعدد السياقات في أنه وفقًا لويلكوكس وزملائه ، **"لا يمكن إخراج السلوك الفردي من هذه السياقات البيئية ، لأن لها تأثيرًا كبيرًا على الخصائص الفردية"** . أظهرت المحاولات السابقة لدمج البيانات على المستويين الجزئي والكلي في تحليل واحد درجات متفاوتة من النجاح باستخدام تقنيات إحصائية متعددة (ينظر المناقشة أعلاه). ومع ذلك ، ويلكوكس وآخرون يشير إلى أن العديد من الباحثين في هذا السياق راضون عن زيادة في المتغيرات المفسرة ، ويفشلون في مناقشة أو النظر بشكل كامل في الآثار المترتبة على محاولتهم التكامل النظري .

المتوازيات النظرية .Wicox et al يجادل بأن هناك العديد من النقاط التي تتوافق فيها النظريتان ، وأن

أية اختلافات يمكن التوفيق بينها نظريًا . في كل مرة ، فإن أحد أهم أوجه التشابه هو التركيز البيئي الذي يعد مركزيًا لكلتا النظريتين . تتوافق النظريتان من حيث مستوى التحليل الموصوف أعلاه . يتم استخدام كلتا النظريتين لوصف الاختلافات عبر المكان والزمان في المنافذ الجنائية . تركز الفوضى الاجتماعية بشكل أساسي على الحي السكني أو مستوى المجتمع المحلي 2003 ، ولكنها تهتم أيضًا بالأفراد في تلك الشبكات الاجتماعية والتنظيم بين السكان . تركز نظرية الأنشطة الروتينية على إجراءات البوابة الفردية أو الروتينية في خلق الفرص ، لكن النظرية تدرك أيضًا أهمية الإجراءات والهياكل المجتمعية التي تؤثر على تلك الإجراءات الروتينية . علاوة على ذلك ، فإن ظهور النمذجة متعددة المستويات يوفر طرقًا إحصائية جديدة لدمج مستويات مختلفة مرة واحدة . وهكذا ، طالما أن النظريات تستند على افتراضات متوافقة ، فإن مستويات التحليل المختلفة تصبح اعتبارًا ثانويًا .

فيما يتعلق بمسألة التحكم ، فإن النظريات متوافقة أيضًا . الفوضى الاجتماعية تؤكد الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية في تحديد مستويات الجريمة . النظرية الموازية في الأنشطة الروتينية هي مفهوم الوصاية ، وهي واحدة من العناصر الثلاثة الضرورية التي تحدد ما إذا كانت الفرصة الجنائية موجودة في مكان معين . ويلكوكس وآخرون أشر إلى أن أفكار السيطرة والوصاية هذه "مرتبطة ببعضها البعض" من حيث أن "الضوابط غير الكافية تخلق فرصًا لجريمة ناجحة أو إيذاء" (2003 ، ص 52).

لا يمكن التوفيق بين الموقف الذي يتخذه كل منظور بشأن قضية المخرجين المتحمسين بسهولة مثل مستوى الدراسة أو قضايا المراقبة . ويلكوكس وآخرون إجراء عرض شامل لهذه القضية ، مع الاعتراف بأن التكامل النظري لن ينجح ما لم تكن الافتراضات الأساسية للنظريات المتكاملة متوافقة . يدرك المؤلفون أيضًا الأهمية الفريدة لمسألة الدافع في إعادة البحث في علم الجريمة . يري نقطة الخلاف حول المحرضين المتحمسين هي ما إذا كانت كل من النظريات تتعامل مع الدافع باعتباره معطى (وجهة النظر الكلاسيكية) أو تفترض أن الدافع مختلف (وجهة النظر الوضعية). يفترض علماء الجريمة الكلاسيكيون أن الدافع موجود في جميع الأفراد - لا فرق بين المجرمين و غير المجرمين . وبالتالي ينصب تركيزهم على الظروف التي يقرر الأفراد بموجبها التصرف بناءً على دوافعهم (بوم ، 2001). وبدلاً من ذلك ، يقترح الوضعيون وجود اختلافات أساسية بين المجرمين وغير المجرمين ، أي أنهم يعتقدون أن الدافع لارتكاب الجرائم يختلف من شخص لآخر . تبحث الدراسات في التقليد الوضعي عن الظروف التي تخلق الدافع لارتكاب الجرائم . يمكن أن تكون هذه الظروف بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية Bohm، 2001 .

ويلكوكس وآخرون. يشير إلى أن الأنشطة الروتينية يُفترض عمومًا أنها تأخذ وجهة النظر الكلاسيكية ، على افتراض أن الدافع معطى والتركيز على الجوانب الأخرى للنظرية . ومع ذلك ، فإن تفسيرهم لعمل كوهين وفيلسون يكشف عن تفسير وضعي محتمل . وبالمثل ، يمكن تفسير عدم التنظيم الاجتماعي من وجهة نظر Shaw و McKay على أنه اتخاذ موقف إيجابي . للتوفيق بين هذه الاختلافات ، أعاد المؤلفون تفسير بعض الحجج الرئيسية للمنظرين في كلا التقليدين ، وبيان كيف يمكن لكل من التقاليد النظرية المختلفة أن تعمل في موقف كلاسيكي بشأن التحفيز . وهكذا يخلصون إلى التأكيد على أن تكامل النظريتين يمكن أن يؤسس على التقليد الكلاسيكي لعلم الجريمة ، مع اتخاذ موقف محفز . علاوة على ذلك ، "إن وضع افتراض قوي وكلاسيكي وقوي أمر مفيد إذا أراد المرء التركيز على الظروف التي تؤدي إلى الجريمة بدلاً من التركيز على خصائص المجرم" (2003 ، ص 59)

الافتراضات الرئيسية للنظرية المتكاملة بعد مراجعتهم لكل منظور ، منظور الرقابة الاجتماعية ونظرية الأنشطة الروتينية ، Wilcox et al. قدم أربعة افتراضات رئيسية تبني أساس نظريتهم . يتم عرض هذه الافتراضات أدناه :

افترض 1 يتم إنجاز السلوك الإجرامي في سياق الفرصة .

1 أ سياق الفرصة هو التقارب بين أصحاب الحافز والأهداف المناسبة والأوصياء القادرين في الزمان والمكان .

1 ب وجود سياقات الفرصة الجنائية على مستوى الفرد والبيئة .
1 ج تتجلى السياقات البيئية في مجموعة متنوعة من المناطق المحلية المحدودة (على سبيل المثال ، المدارس أو الأحياء أو المدن).

افتراض 2 سياق الفرصة الجنائية على المستوى الفردي هو دالة لتقارب التعرض للمخاطر المحفزة ، والضعف المستهدف ، والعداء المستهدف ، والقدرة على تلبية الهدف ، والرقابة الاجتماعية ، والروابط الاجتماعية .

افترض 3 سياق الفرصة الإجرامية على المستوى البيئي هو دالة على التقارب بين التركيز المحفّز للمقيمين ، والتركيز الدائم بدوافع سريعة الزوال ، والتعرض للهدف المُجمَّع ، والعداء المُجمَّع للهدف ، والقدرة الإجمالية للهدف المُرضي ، والرقابة الاجتماعية المُجمَّعة ، والروابط الاجتماعية المُجمَّعة .

افترض 4 إن احتمالية وقوع عمل إجرامي هو نتيجة التأثيرات المباشرة المتزامنة على المستويين الفردي والبيئي لسياقات الفرصة الجنائية وكذلك تأثيرات التفاعل على المستوى الفردي والبيئي. (ويلكوكس وآخرون ، 2003 ، ص 65)

يُحدد افتراض 1 أساس النظرية على أنها تركز على سياق الفرصة ، المحدد أعلاه باعتباره مركزيًا للتكامل الناجح للنظريات المكونة . يُحدد افتراض 1 أ المكون المكاني والزماني للنظرية ، مما يشير إلى أن وجود أو عدم وجود محتملين وأهداف وأوصياء في مكان وزمان معينين يحدد ما إذا كانت الفرصة الجنائية موجودة . يُحدد افتراض 1 ب التركيز متعدد السياقات للنظرية ، مشيرًا إلى تضمين مستويات مختلفة من الحسبان . بينما تمت الدعوة إلى البحث على مستويات متعددة ومحاولات سابقة (ينظر المراجعة أعلاه) ، فإن هذه النظرية تحدد صراحة النظر في مستويين باعتبارهما أساسيين لفهم الفرصة الجنائية . أخيرًا ، يوفر افتراض 1c تحديدًا "للسياق البيئي" المذكور أعلاه باعتباره يتكون من منطقة محلية محدودة .

توضح الفرضيتان 2 و 3 مكونات السياقات على المستوى الفردي والبيئي التي تؤثر على وجود الفرصة . بسبب الموقف الكلاسيكي التي اتخذتها .Wicox et al بناءً على دافع المنتسبين ، في هذه النظرية ، يُفترض أن جميع الأفراد في منطقة محدودة هم مؤيدون متحمسون . وبالتالي ، على المستوى الفردي ، يُفترض أن التعرض والقرب من الأفراد الآخرين داخل منطقة محدودة يزيد من خطر الإيذاء الفردي . على المستوى البيئي ، إذن ، فإن التعرض للسكان المحفزين هو دالة للكثافة السكانية ، أي أنه كلما زادت الكثافة السكانية ، زاد تعرض الفرد للذين لديهم دوافع . يميز المؤلفون أيضًا بين هؤلاء المحفزين المتحمسين الذين يقيمون في منطقة ("المقيمون بدافع ") وأولئك الذين يأتون إلى المنطقة لأسباب أخرى ، على سبيل المثال ، العمل ، المدرسة ، التسوق ، الترفيه ("المحفزون ذوو الدوافع المؤقتة"). يمكن اعتبار هذه المجموعات السكانية بمثابة وظائف لاستخدام الأراضي في المنطقة ، والتي تم تحديدها على أنها ارتباط بالجريمة من قبل الباحثين السابقين في تقاليد الأنشطة الروتينية .

في ظل هذا التصور ، يمكن أن تكون الأهداف أشياء أو أفرادًا ، ويتسم المؤلفون بقدراتهم الملائمة وفقًا لضعف الهدف والعداء والقدرة المرغوبة . من خلال الضعف ، يشير المؤلفون إلى عناصر الهدف مثل إمكانية الوصول وقابلية النقل . على سبيل المثال ، إذا كانت كل الأشياء الأخرى متساوية ، فإن العناصر الصغيرة ولكنها ذات قيمة عالية ، مثل المجوهرات باهظة الثمن ، ستُعتبر ضعيفة للغاية . العداء يشير إلى مستوى الأهداف التي "تولد ردود فعل معارضة ، عدائية ، و / أو كراهية Wilcox et al، 2003، p. 62 على سبيل المثال ، قد يكون الاعتداء على فرد نتيجة العداء أو العداء الموجه نحو الهدف (في هذه الحالة ، الفرد). تشير Grati ability إلى قدرة الهدف على توفير مستوى معين من "المتعة المادية أو الجسدية Wilcox et al، 2003، p. 62. أخيرًا ، يتعرف الافتراض 4 على التأثيرات المختلفة التي يمتلكها كل عنصر من عناصر النظرية على الفرصة ، مشيرًا إلى أن العناصر يمكن أن تعرض كلا من التأثيرات المباشرة عند اختلاف المستويات وتأثيرات التفاعل داخل المستويات وفيما بينها .

يؤكد المؤلفون أيضًا أن نظريتهم تسمح بدراسة أكثر وضوحًا للجوانب الزمنية ؛ والواقع أن العنصر

الزمني للفرصة هو مطلب أساسي لخلق الفرصة . ومع ذلك ، لن يتم هنا تناول النظر في الجوانب الزمنية للنظرية ، حيث يأخذ هذا البحث نظرة مقطعية على سياقات الفرصة الجنائية .

تطبيق النظرية

بعد تقديم نظرية الفرصة الجنائية متعددة المستويات ، ويلكوكس وآخرون (2003) مناقشة تطبيق نظريتهم ، بما في ذلك الطرق المناسبة لاختبار النظرية وتفعيل المفاهيم في نظريتهم . سيتم مناقشة التفعيل المحدد لتلك المفاهيم والمنهجيات المستخدمة في البحث الحالي في الفصل التالي .

نظرًا لأنه تم تطوير النظرية لمعالجة الجوانب الفردية والبيئية للفرص الجنائية ، فمن الطبيعي أن يدافع المؤلفون عن استخدام أساليب النمذجة الإحصائية التي تأخذ هذا العنصر في الحسبان . سلط المؤلفون أيضًا الضوء على الأهمية الزمنية للنظرية ، وبالتالي اقترحوا أنه يجب أيضًا تضمين اعتبار العمليات الزمنية في اختبار النظرية . وبالتالي ، حدد المؤلفون تصميم بحث متعدد المستويات وطولي على أنه "المعيار الذهبي" : "الطريقة الأنسب لاختبار نظرية الفرصة الإجرامية الديناميكية متعددة السياقات هي استخدام تقنيات نمذجة الانحدار الهرمي على البيانات المستمدة من تصميمات البحث الطولية التي جمع المعلومات بشكل متكرر عن عدد كافٍ من الأفراد متضمنًا في عدد كبير من البيئات المكانية المحددة جيدًا Wilcox et al.، 2003، pg. 183

ومع ذلك ، يدرك المؤلفون أيضًا التعهد المطلق الذي يمثله هذا النوع من تصميم البحث ، ويتفقون على أن نظريتهم ستفتقر إلى الكثير من الفائدة إذا كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لاختبار النموذج تجريبيًا .

بينما يقضي المؤلفون وقتًا طويلاً في مناقشة النمذجة الهرمية كطريقتهم المفضلة ، حتى في التصميم المقطعي ، فإنهم يدركون قيمة المنهجيات الأخرى . وعلى وجه التحديد ، وجدوا قيمة في تصميمات البحث ذات المستوى الواحد والمقطع العرضي : "يبدو أن التمعن على مستوى واحد لنظرية يُزعم أنها متعددة المستويات يبدو غير كافٍ بشكل واضح . ومع ذلك ، يمكن للتصاميم أحادية المستوى استكشاف بعض المفاهيم والافتراضات التي قدمناها "(ص 184). ومن ثم وجد المؤلفون قيمة في هذا النوع من المنهجية ، وعلى الرغم من أنهم لم يجروا اختبارًا محددًا للنظرية ، إلا أن التصميمات المقطعية ذات المستوى الواحد "يمكن أن توفر أدلة يمكن أن تدعم أو تفشل في دعم منظورنا" (ص 184).

المحاسبة عن الفضاء لعدة أسباب ، تم تصميم مقطعي أحادي المستوى في هذه الدراسة . تهدف هذه الأطروحة إلى توفير فهم أفضل للطبيعة المكانية للجريمة - الارتباط الجغرافي للجريمة في المجتمعات المختلفة . يتمثل أحد أوجه الضعف الرئيسية في مجموعة أدبيات "المجتمعات والجريمة" في الاهتمام بالعلاقات المكانية ؛ في حين تم استخدام الأساليب المعقدة لدمج الفضاء في النماذج الإحصائية لبعض الوقت في حقول أخرى ، لم يقم علماء الجريمة بتكييفها بسهولة في أبحاثهم ، وبدلاً من ذلك اعتمدوا على تفسيرات أخرى للأنماط المكانية للظواهر الإجرامية (مورينو وآخرون ، 2000). وبالتالي فإن أحد الأهداف الرئيسية لهذا البحث هو التحقيق في العلاقات المكانية بين الأماكن ، من خلال استخدام طرق إحصائية مختلفة ، بما في ذلك تقنية النمذجة المعروفة باسم الانحدار الموزون جغرافيًا (ستتم مناقشة منهجيات محددة بالتفصيل في الفصل 2).

يجب أن يُحسب الاعتماد المكاني صراحةً في دراسات الجريمة لأربعة أسباب رئيسية :

أولاً ، تعتمد معظم الدراسات حول الجريمة والمجتمعات على التعاريف الرسمية لـ "الأحياء السكنية ". بالنسبة لهذه الدراسة ، تُستخدم جغرافيات التعداد ، بما في ذلك مجموعات الكتل والمساحات ، كوحدات مراقبة . يمكن أن تكون هذه الحدود اعتباطية ولا تتطابق دائمًا مع الأحياء السكنية المحددة اجتماعيًا . ومع ذلك ، فإن العناصر الرئيسية قيد الدراسة قد تتبع عن كثب نمط الحي المحدد اجتماعيًا وليس المنطقة المحددة للتعداد . وهكذا، بما في ذلك على المدى المكاني سوف تمثل لعدم تطابق في التعاريف دي (مورينو وما يليها وآخرون، 2000).

ثانيا، من منظور التفكك الاجتماعي النظر الهيكلية للجريمة ، ويتم الحجة القائلة بأن مستويات الجريمة في مكان واحد قد يكون وما يليها من الخصائص الهيكلية لوحدات التعداد المجاورة ، ويمكن دمج الاعتماد المكاني في النماذج الإحصائية تمثل هذه (مورينو وما يليها وآخرون ، 2000).

ثالثًا ، إن أخذ العلاقات المكانية في الحسبان يعترف بأن السكان في المناطق الحضرية الحالية لا يشكلون بالضرورة أقوى روابطهم مع أولئك الذين يعيشون في نفس الحي السكني . في الواقع ، يرتبط العديد من سكان الحضر بأفراد في أجزاء مختلفة من المدينة . تصبح هذه الحقيقة أكثر أهمية عند النظر في الجرائم بين الأشخاص - فهذه الأنواع من الجرائم "تعتمد على التفاعل الاجتماعي ، وبالتالي تخضع لعمليات الاختلاف" (مورينو وآخرون ، 2000 ، ص 4).

أخيرًا ، تفترض نظرية النشاط الروتيني أن العرض الأكبر لأحد العناصر الرئيسية الثلاثة للأحداث الإجرامية سيزيد من خطر الجريمة . على وجه التحديد ، التعرض يمكن أن يؤدي الى وجود عدد كبير من المخترقين إلى زيادة مخاطر الجريمة . كان كوهين وآخرون. (1981) الذي قام أولًا بإضفاء الطابع الرسمي على هذه الفكرة في اقتراحهم : إذا كان كل شيء آخر متساويًا ، فإن الأهداف التي تعيش على مقربة من المناطق ذات المعدلات العالية للانتهاء ستكون أكثر عرضة للإيذاء من الأهداف التي تعيش بعيدًا . أظهرت الأبحاث أن الأشخاص الذين يتعرضون للعنف غالبًا ما ينتهي بهم الأمر بالقرب من المنزل Reiss and Roth، 1993 وبالتالي ، إذا كانت إحدى المناطق متاخمة لأخرى ذات مستويات عالية من العنف ، فإن الحجة هي أن الآثار غير المباشرة للعارضين في المناطق المجاورة يمكن أن تزيد من خطر الجريمة في تلك المناطق المجاورة . وبالمثل ، فإن خصائص منطقة ما قد تعمل على جذب المحتملين الذين يبحثون عن الفرص ليس فقط في منطقة "الجذب" ولكن أيضًا في المناطق المجاورة .

تناولت دراستان حديثتان هذا العجز بطرق مختلفة جدًا . مورينو وآخرون. (2000) أدرجت التأثيرات المكانية في نموذجهم لجرائم القتل في شيكاغو ، واستغلوا تقنيات الانحدار الذاتي المكاني . لقد استخدموا عدة مقاييس للفاعلية الجماعية والضرر وطوروا نموذجًا هرميًا يتضمن مصطلح "التأخر المكاني" ، وهو مصطلح أخذ في الحسبان مستويات القتل في المناطق المجاورة لكل ملاحظة . ووجدوا أنه بعد التحكم في العيب والفعالية الجماعية ، **كان المصطلح المكاني مهمًا ، وكانت التأثيرات المكانية كبيرة** . عند الحديث بشكل محدد عن القتل ، اقترح المؤلفون أن النظر في الأحياء المجاورة ضروري لفهم عمليات القتل . يمكن تطبيق هذا الاستنتاج على أشكال أخرى من العنف أيضًا .

أخيرًا ، بالنسبة لمشروع الأطروحة ، لا تتوفر الموارد والوقت لإكمال نوع البحث الذي اقترحه Wilcox et al. للاختبار الصحيح للنظرية . لم تكن بيانات المسح المطلوبة لمناطق الدراسة المختارة متوفرة وكان جمع تلك البيانات يمثل مهمة غير واقعية لهذا المشروع . ومع ذلك ، أشعر أن تصميم البحث المستخدم هنا سيعزز بالفعل معرفة فائدة هذه النظرية ، وسيساهم في مجموعة المنهجيات المناسبة لاختبار النظرية بشكل أكبر.

تنسيق الرسالة

تم تصميم هذه الرسالة لتشمل ثلاث أوراق مقدمة للنشر . يتم عرض المنهجية ومراجعة موجزة لنتائج كل ورقة في الفصل 2. يتم تضمين كل ورقة كملحق يتبع نص الرسالة . هذه الدراسة ليست جزءًا من مشروع أكبر ؛ وبالتالي ، كان تصميم هذه الدراسة من عمل مؤلف الرسالة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن مؤلف الرسالة هو المؤلف الوحيد أو الأول لكل من الأوراق المقدمة للأطروحة .